

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة ١٦

الخميس ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر (قطر)

للجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. وأود أن أؤكد له دعمنا الكامل للجهود التي يبذلها بتلك الصفة.

ويشرفني أن أتكلم باسم بلدي في دورة الجمعية العامة هذه وأن يكون بوسعي أن أحاطب في هذا المكان التاريخي ممثلي كل بلدان العالم. كما أن مشاركتنا في هذه الدورة فرصة سانحة للحوار، فرصة للوقوف على مشاكل الأمم من مختلف بقاع العالم والتعرف على إنجازاتها وتطلعاتها - وشواغلها ومخاوفها كذلك. وهي فرصة أيضاً لكي يتأمل كل منا في كيفية التصدي للتحديات التي تواجهها البشرية.

إنني أتكلم هنا باسم بلد أصبح على مدار العقدين الماضيين رمزاً للتغيير الإيجابي - تغيير كان يتطلب شجاعة وعملاً دؤوباً. وعندما انهار النظام الشيوعي، كانت بولندا بلداً يعاني من اقتصاد دولة أصابه الدمار ومجتمعاً يصارع الفقر. لم يكن البلد على يقين من ماهية حدوده أو مكانه في أوروبا. وبفضل تحولات سياسية واقتصادية عميقة، غدت بولندا بلداً يتمتع بديمقراطية مستقرة واقتصاد نشط. وأصبحت بولندا بلداً يسهم إسهاماً مهماً على صعيد

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد زينسو (بنن)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.

خطاب السيد برونيسلاف كوموروفسكي، رئيس جمهورية بولندا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية بولندا.

اصطحب السيد برونيسلاف كوموروفسكي، رئيس جمهورية بولندا، إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن

الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد برونيسلاف كوموروفسكي، رئيس جمهورية بولندا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس كوموروفسكي (تكلم بالبولندية، وقدم

الوفد الترجمة الشفوية): أود بادئ ذي بدء أن أهنيئ السيد ناصر عبد العزيز النصر، ممثل دولة قطر، على انتخابه رئيساً

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



العلاقات الدولية في أوروبا إلى جانب إسهامها في الأمن والاستقرار في محيطها المباشر وما وراءه. وإلى فشَل الحركات التي تطلق شرارة التغييرات الأساسية والضرورية.

إنني أتكلّم اليوم باسم البلد الذي يتبوأ رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي. ولقد أصبح هذا الاتحاد في العقود الأخيرة مختبراً لتطورات إيجابية هائلة في الحياة الدولية. وكانت بداية عملية الاندماج، التي استهلكت بإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم الحجري والصلب قبل ٦٠ عاماً خلت، ثورة عظيمة الشأن في العلاقات الدولية. وقد استحدثت بنجاح آلية للإزالة الفعالة لأسباب الحرب بين بلدان كانت تبدو في صراع دائم فيما بينها. وغدا أعداء الأمتس أصدقاء لا غنى عنهم. وبات عدد البلدان الذي تؤثر التعاون عوضاً عن الصراع في ازدياد مطرد.

وقد أتاح ذلك لأوروبا فترة طويلة لم يسبق لها مثيل من السلام مما سمح بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا في مجال السوق فحسب، بل وفي ميدان حقوق الإنسان والمساواة في مستويات التنمية. والاتحاد الأوروبي يوفر لأعضائه الأمن ويحفز تنميتهم ويقدم المساعدة للمناطق والشرائح الاجتماعية الأقل نمواً. ويعود الفضل في ذلك إلى مبدأ التضامن الذي يتجاوز حدود الدول.

وأدخل الاتحاد الأوروبي نوعية جديدة إلى الحياة الدولية على الصعيد العالمي. فقد حقق استقراراً في الحوار فضلاً عما يمثله من إلهام وقدوة تحتذى في مختلف بقاع العالم، حيث تستوحى المبادرات الاندماجية من التجربة الأوروبية. والاتحاد الأوروبي مشارك نشط أيضاً في عملية تشكيل نظام عالمي أفضل للجميع. وما شهدته العالم من تقدم بعد الحرب الباردة في مجالات حقوق الإنسان والأمن الدولي وتخفيضات الأسلحة والحماية البيئية والتنمية المستدامة ومجالات كثيرة أخرى يعود الفضل في معظمه إلى مبادرات الاتحاد الأوروبي

ومنذ عام ٢٠٠٨، وفي خضم الأزمة المالية، حافظ الاقتصاد البولندي على معدل نمو إيجابي، وهو البلد الوحيد في الاتحاد الأوروبي الذي يفعل ذلك. وقد تحقق له ذلك بفضل ما يتحلى به الشعب البولندي من روح العمل ومباشرة الأعمال الحرة إلى جانب شجاعة الحكومات المتعاقبة في اتخاذ قرارات صعبة.

وفي إطار سياستها الخارجية، اتجهت بولندا إلى بناء علاقات حسن الجوار مع بلدان وسط وشرق أوروبا، تعزيزاً لأمن أوروبا ووحدها. وما فتئ التضامن مع الشعوب التي تتطلع إلى العيش في حرية على أساس من الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان يمثل علامة بارزة للسياسة الخارجية البولندية. وهذا التزام ينبثق من تجربتنا الوطنية الخاصة، تجربة الكفاح غير العنيف الذي حاضته نقابة تضامن العمالية، والذي مهد السبيل لتحولات ديمقراطية واقتصادية في بلدان الكتلة الشيوعية سابقاً.

ونحن الآن مستعدون لتشاطير خبرتنا. وهذا هو نهجنا الفعال والمتسق إزاء مجتمعات أوروبا الشرقية، وإزاء مجتمعات الدول العربية مؤخراً، حيث يواجه بعضها تحدياً مماثلاً لما واجهناه قبل ٢٠ عاماً خلت. ونحن نتمنى لها التوفيق والمثابرة والشجاعة، لا للكفاح من أجل التغيير فحسب، بل ومن أجل إرساء الحوار والتواصل مع كل من يمكنه المشاركة في هذه العملية. ومن واقع تجربتنا البولندية، فإننا ندرك أن العجز عن الاتصال والتوصل إلى حلول توفيقية والتغلب على الانقسامات الداخلية - العجز عن الانفتاح على الحوار مع من كان ينظر إليهم حتى عهد قريب بوصفهم أعداء - يعوق التقدم في بعض الأحيان وقد يؤدي

وإلى جانب هذه الاتجاهات السلبية، تضرر المجتمع الدولي بالأزمة المالية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

ولا يسعنا أن نتجاهل هذه الظواهر والمؤشرات المزعجة. ومع ذلك، هناك أسباب وجيهة للتفاؤل والإيمان بأنه يمكننا أن نتغلب على الصعوبات وأن نواجه التحديات بشكل فعال. لقد لاحت الآمال نتيجة للنمو الاقتصادي الذي تحقق في العديد من البلدان والمناطق التي كانت توصف يوماً بالبلدان المتخلفة أو العالم الثالث. وقد أحسنت بلدان عديدة اغتنام الفرص التي أتاحتها العولمة وفتحت لمجتمعاتها آفاقاً للتنمية والازدهار. وحال التوجه المسؤول للعديد من الحكومات، ضمن مجموعة الـ ٢٠ وخارجها، دون أن يتفاقم الاضطراب المالي لعام ٢٠٠٨ إلى أزمة اقتصادية مماثلة للكساد الكبير لسنة ١٩٢٩. وتغلب الانفتاح والتكافل على الحمائية والقومية الاقتصادية. وينبغي أن يُنظر إلى مبادرات الرئيس باراك أوباما لتخفيض الأسلحة النووية وضمن عدم انتشارها في سياق مماثل.

وبالرغم من الأحداث الجسام التي تكتنف الربيع العربي، إلا أنه يعد خطوة أخرى على طريق انتقال البلدان في مختلف بقاع العالم إلى الديمقراطية وتمكين الأفراد والمجتمعات على أساس احترام تطلعاتهم للعيش في حرية ورفاه. وهذه تطلعات إلى حياة تنسجم مع قيم ومعايير لم تكن غريبة حصرًا - كما كانت تعد حتى عهد قريب. فمن حق كل فرد، في أي مكان، أن يعتنق تلك القيم؛ ولكن لا بد من احترام الجوانب والأبعاد المحلية لتلك التطلعات والحقوق التي لا يمكن فصلها عن سياقها الثقافي.

إن الطريق إلى حل المشاكل العالمية الرئيسية يؤدي بنا حتمياً إلى الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة. فمنذ وقت غير بعيد، واجهنا خطر تهميش الأمم المتحدة أو حتى بناء هياكل موازية. غير أن دور الأمم المتحدة يبقى لا غنى

ومشاركاته - مثلما قال السيد هرمان فان رومي، رئيس المجلس الأوروبي، في وقت سابق هنا (A/66/PV.15).

وإنني على يقين من أن أوروبا لن تتجاوز صعوباتها الراهنة - والمتعلقة في الوقت الحالي بالموقف المالي لبعض دولها الأعضاء - فحسب، بل سيخرج الاتحاد الأوروبي من الأزمة أكثر قوة بالتأكيد. وأنا على ثقة أيضاً من بقاء النموذج الاجتماعي الأوروبي ونموذج علاقات الاتحاد الأوروبي مع العالم الخارجي نقطة مرجعية هامة للمناطق الأخرى في العالم. وبولندا، التي تتبوأ رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي حالياً، لن تدخر وسعاً لضمان استمرار التزام أوروبا بالشؤون العالمية والتعويل عليها كعهدها دائماً. وسيظل تضامن أوروبا مع العالم وانفتاحها من أولوياتنا.

والتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي كبيرة. فالعقد الأخير في الحياة الدولية كان مضطرباً وصعباً. وقد شهدت بدايته الهجمات الإرهابية المأساوية التي وقعت هنا في نيويورك، في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وخيم شبح الإرهاب العالمي على العالم خوفاً من أن تستخدم المنظمات الإرهابية أسلحة الدمار الشامل يوماً. ولحسن الطالع، لم يتحقق أسوأ مخاوفنا، وأمكن خفض التهديد الإرهابي إلى حد كبير.

وفي نفس الوقت، كان مناخ الحرب على الإرهاب معوقاً لتعزيز الثقة وتدعيم الاستقرار الدولي وحل مشاكل هامة أخرى. وفي العقد الماضي، كان علينا أن نتعامل مع توترات متزايدة بين الأغنياء والفقراء وبين أكثر بلدان ومناطق العالم تقدماً وأقلها نمواً. وكانت هناك بوادر لانعدام الثقة بين الثقافات. فقد تعثرت مفاوضات تغير المناخ وجولة التجارة الجديدة لمنظمة التجارة العالمية والمناقشات بشأن عدم الانتشار. وعملية السلام في الشرق الأوسط تراوح مكانها.

الصعب أن نتوقع أن يبدأ من هم أشد فقراً ومن هم في حاجة فعلية إلى المساعدة في إعالة أنفسهم.

لا بد لنا أن نتفق على مذهب جديد للتجارة الاقتصادية العالمية. فالتوازن العالمي يتطلب أن تبدأ الدول التي لديها فائض كبير في الصادرات على الواردات في التحول إلى النمو الذي يحفز الاستهلاك المحلي. وبالمناسبة، فإن الطلب الداخلي هو الذي أنقذ بولندا من الأزمة الاقتصادية بعد عام ٢٠٠٨. فإذا أحققنا في موازنة العلاقة بين هاتين الفئتين من الاقتصادات - التصدير والاستيراد - سيشهد النظام العالمي المزيد من الاضطراب. ويتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تظطلع على نحو متزايد بالمسؤولية عن الاقتصاد العالمي. وهذا يشمل المسؤولية عن أقل البلدان نمواً، والتي لا يمكن حصرها في الواردات، حيث أن ذلك يحول دون تنمية قدرتها الخاصة على التصنيع والتصدير. ويتعين على وكالات الأمم المتحدة والكيانات غير المرتبطة بالمنظمة، مثل منظمة التجارة العالمية، أن تساعد على تطوير هذا المذهب.

إن قضية الأمن الدولي، في معناها الأوسع والأضيق نطاقاً على السواء، تتطلب نهجاً جديداً. وسأقتصر هنا على الجانب الأخير. فبولندا لديها اهتمام قوي بإحراز تقدم في تخفيض الأسلحة النووية والتقليدية. ونحن نشعر بالقلق إزاء إمكانية العودة إلى سباق التسلح، إلى جانب زيادة الإنفاق على الأسلحة على نطاق عالمي. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لتلك الفئات من الأسلحة التي تسبب في معظم الوفيات في عالمنا اليوم. فهي التي تسبب الصراعات، لا سيما الداخلية منها، كما أنها تشكل العوامل الرئيسية وراء عدم الاستقرار في مناطق مختلفة من العالم. ومن هذا المنطلق، ينبغي لنا إصلاح مؤتمر الأمم المتحدة لترع السلاح. ونؤيد جهود الأمين العام في هذا الصدد تأييداً تاماً.

عنه، كما تحدد في الميثاق وفي الوثائق الأساسية للأمم المتحدة، ولا سيما تلك التي صدرت في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥. ونحن في بولندا نمزج التفاؤل بالواقعية، ولذلك فإننا نشعر بالارتياح لوصف الأمم المتحدة الذي يقول إن منظمتنا لم تُنشأ لكي تأخذ البشرية إلى الفردوس، بل لإنقاذ البشرية من الجحيم.

والأمم المتحدة تتصدى للعديد من المهام التي يتمثل هدفها في حماية المجتمع الدولي من الأزمات ومن الترددي على الصعيد الدولي. ولا بد للأمم المتحدة أن تدافع عن ذلك المستوى من العلاقات المتحضرة فيما بين الدول الذي تحقق بالفعل، ومن علاماته الرئيسية الابتعاد عن العنف وصولاً إلى تقرير المصير والديمقراطية والرفاه المادي.

إنني أرى أن المهام الرئيسية للمنظمة تكمن في الإطار المعتمد في الوثيقة الختامية للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، التي ركزت على ثلاثية التنمية والأمن وحقوق الإنسان. وإنني أدرك تعقد محتوى المشاكل المتعلقة بالتنمية، والتي تشمل مسائل التجارة والتمويل والنمو الاقتصادي والحماية البيئية والمساعدة الإنمائية. كما أنني أدرك أوجه قصور الأمم المتحدة في هذا المجال، حيث تكمن الأدوات الرئيسية في أيدي كيانات خاصة - المؤسسات والبنوك والبورصات والصناديق الاستثمارية. والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومؤسسات بريتون وودز وغيرها قد أثبتت في السابق كم كانت مفيدة في هذا المضمار.

ويتعين على منظمتنا اليوم أن تضمن فعالية تقديم المساعدة للأشد فقراً ولمن يحتاجونها فعلاً. وأولئك هم الأشد تضرراً جراء الأزمة. ومن مسؤوليتنا كبح آفة الجوع في العالم والمساعدة في مكافحة الأمراض المزمنة وتوفير الوصول إلى مياه الشرب. فبدون ضمان الحد الأدنى من مستوى المعيشة للسكان، فضلاً عن الرعاية الصحية والتعليم الأساسي، من

الانفتاح والتكافل بين البلدان والاقتصادات والمجتمعات. وهذا يتطلب وعياً بوحدة البشرية وإدراكاً للتطابق العميق في مصالح المجتمع الدولي. وعدم احترام ذلك سيعني الفشل في التصدي الناجح للتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي، وقد اكتفت بالإشارة إلى أمثلة قليلة منها.

أخيراً، وإذ أمثل هنا، فإنني لا أستطيع مقاومة تذكّر الكلمات الهامة التي ردها ابن بلدي العظيم، البابا يوحنا بولس الثاني. ففي خطابه في هذه القاعة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، قال:

”والجواب على الخوف الذي يكدر الوجود البشري في نهاية القرن العشرين هو الجهد المشترك لبناء حضارة المحبة التي تقوم على القيم العالمية، قيم السلام والتضامن والعدالة والحرية. وروح حضارة المحبة هي ثقافة الحرية، حرية الأفراد والأمم، المعاشة في تضامن معطاء وروح المسؤولية“. (A/50/PV.20، الصفحة ٦)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بولندا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد كوموروفسكي، رئيس جمهورية بولندا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة

خطاب السيد موي كيباكي، رئيس جمهورية كينيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كينيا.

اصطحب السيد موي كيباكي، رئيس جمهورية كينيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة

والأمن بمعناه الواسع، واحترام حقوق الإنسان ومختلف أشكال الانتقال صوب الديمقراطية، وهي الأمور التي تبني السلام الدائم في نهاية المطاف، إنما يعتمد على القدرة على التواصل والتفاوض والتوصل إلى حلول توفيقية. وفي هذا الصدد، فإن دور الأمم المتحدة لا غنى عنه. فقد كانت الأمم المتحدة، ولا تزال ولا بد لها أن تبقى، المحفل الرئيسي والأداة الرئيسية للوساطة الدولية. ونحن في بولندا وأوروبا نعرف من واقع تجربتنا الخاصة قيمة هذا السبيل لحل المشاكل الاجتماعية والسياسية الصعبة. فالمائدة المستديرة البولندية لعام ١٩٨٩ مهدت الطريق للتحول في منطقتنا في أوروبا. وأنا على ثقة بجدواها في عملية الربيع العربي، وخاصة فيما يتعلق بالحالة الصعبة في سورية، بلد الثقافة والتقاليد الإسلامية العظيمة. ونحن مستعدون لتشاطر هذه الخبرة مع المجتمعات التي تود أن تفعل ذلك. فالوساطة طريقة لا غنى عنها لتحقيق سلام دائم وعادل.

وهذا ينطبق أيضاً على حل مشاكل عويصة للغاية في العلاقات بين إسرائيل وجيرانها، ولا سيما السلطة الفلسطينية. وأحث الأمم المتحدة والأمين العام على الاستخدام الفعال لهذه الوسيلة لبناء الثقة والسلام بين الشعوب والثقافات والمجموعات الاجتماعية المختلفة التي كثيراً ما تجد نفسها في حالة صراع بل وربما الحرب لأسباب مشروعة.

ويجب أن تتخلل روح التضامن في أنشطة منظمنا الهادفة إلى السلام والأمن والتنمية واحترام حقوق الإنسان. ”إذا كنت تريد السلام، عليك أن تقيم تضامناً“ (A/55/PV.17، الصفحة ٤١)، تلك هي العبارة التي ردها هنا في عام ٢٠٠١ فلادسلاف بارتوشفسكي سجين أوشفيتز السابق ووزير خارجية بولندا. لقد كانت روح التضامن مصدراً للنجاح البولندي منذ عام ١٩٨٩، وما زالت تمثل قيمة ومصدر قوة للاتحاد الأوروبي برمته. ومع ذلك، فما زالت مطلوبة أيضاً على نطاق عالمي في زمن

السودان والترحيب بها في مجتمع الأمم. إن استقلال جنوب السودان وانضمامها إلى أسرة الأمم المتحدة كان نتيجة مفاوضات مكثفة في إطار الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، برعاية الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي. وتدلل قصة النجاح هذه على قدرة المنظمات الإقليمية على حل الصراعات المعقدة والعميقة الجذور. وأود أن أكرر التزام كينيا المستمر بالانخراط مع كل من السودان وجنوب السودان، من خلال تلك الهيئة، وكذلك على الصعيد الثنائي، في جهودهما من أجل تسوية القضايا العالقة في إطار اتفاق السلام الشامل الذي أبرم للتو. إنني على ثقة أن قيادة كل من السودان وجنوب السودان ستواصل إظهار التزامها، وشجاعتها وعزمها في هذا المسعى. وستواصل أيضاً تقديم الدعم النشط إلى فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالسودان، بقيادة الرئيس السابق ثابو مبيكي.

بمنحنا التحسن الذي شهدته مؤخرًا الحالة الأمنية في مقديشو، الصومال تفاقلاً كبيراً. وقد تحققت هذه الحالة من خلال الجهود المتضافرة التي بذلتها الحكومة الاتحادية الانتقالية، المدعومة من بعثة الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي. يوفر خروج حركة الشباب من مقديشو فرصة فريدة للمجتمع الدولي من أجل دعم الصومال وترسيخ المكاسب التي تحققت حتى الآن. وأحث الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على اغتنام هذه اللحظة، وتقديم الدعم إلى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وإرساء شراكة مع الحكومة الاتحادية الانتقالية في الجهود المبذولة لإعادة السلام والاستقرار الدائمين إلى الصومال.

وكخطوة أولى، أدعو المجتمع الدولي إلى تعزيز ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من خلال تقديم عناصر التمكين والموارد اللازمة لها. ولن يكون لديها إلا حينها القدرة اللازمة لتوسيع نطاق تغطيتها وسيطرتها. بالإضافة إلى ذلك يجب علينا أن ندعم الحكومة الاتحادية الانتقالية في

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد مواي كيباكي، رئيس جمهورية كينيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كيباكي (تكلم بالإنكليزية): أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الرئيس مرة أخرى على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. وأنا على ثقة من أن سنوات عمله وخبرته الطويلة في السلك الدبلوماسي ستكون لهما أهمية كبيرة في توجيه عمل هذه الدورة إلى النجاح الكامل. وأود أن أهنئ أيضاً معالي الأمين العام، السيد بان كي - مون، على إعادة انتخابه لولاية ثانية. وهذا يدل على ثقتنا الجماعية في قيادته.

يواجهنا القرن الحادي والعشرين بتحديات أمنية جديدة ومعقدة تبتق، في جملة أمور، من طائفة من العوامل السياسية والاقتصادية والمالية والبيئية. ودورة الجمعية العامة هذه تتيح لنا فرصاً لكي نتصدى للتحديات التي تواجهنا بشكل جماعي. ومن أهمها النهوض بالوساطة كأداة لإدارة الصراع والتسوية السلمية للتراعات بين الدول وفي داخلها.

وفي هذا السياق، فإن دور المنظمات الإقليمية في الوساطة وحل التراعات يتزايد في أهميته. وعلى صعيد القارة الأفريقية، ما فتى الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية يواصلون العمل كلبنات بناء هامة في البحث عن السلام والأمن العالميين. وكما تعرف هذه الجمعية، فإن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية تقف في طليعة الجهود الرامية إلى إحلال السلام في الصومال والسودان. ويسرني أن دور كينيا في كل من الحالتين كان، ولا يزال، أساسياً.

وفي ٩ تموز/يوليه، شهدنا ميلاد دولة جديدة، هي جنوب السودان. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئة جنوب

حدود عام ١٩٦٧ وكفالة سلام وأمن إسرائيل وضمائهما. ولذلك نأمل في أن يتم الترحيب بفلسطين في مجتمع الدول بعضوية كاملة في الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كينيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد مواي كيباكي، رئيس جمهورية كينيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة

خطاب السيد ميخائيل ساكاشفيلي، رئيس جمهورية جورجيا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقه رئيس جورجيا.

اصطحب السيد ميخائيل ساكاشفيلي، رئيس جمهورية جورجيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة رئيس جمهورية جورجيا ميخائيل ساكاشفيلي، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس ساكاشفيلي (تكلم بالإنكليزية): إنه بالطبع لشرف عظيم ومسؤولية كبيرة أن أتحدث أمام الدورة السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة نيابة عن شعبي.

إن الأمم المتحدة هي إرث المجتمع الدولي العظيم من القرن الماضي، وهي مؤسسة انبثقت عن أفطع الجرائم في التاريخ وقدرة البشرية على مواجهة هذه الجرائم والتصدي لها والتغلب عليها على حد سواء. هذه التناقضات البشرية "من قوى الخير إلى قوى الشر"، اقتباساً من فريدريك شيلينغ، تتجسد في ذكريين سنويتين هامتين نحتفل بهما هذا العام. أنا مندهش أنه لم يذكر أحد في هذه القاعة أن هذا العام يوافق الذكرى السنوية العشرين لانهيار الاتحاد

تنفيذ اتفاق كمبالا الذي يحدد مجموعة من العمليات السياسية الضرورية من أجل تحقيق السلام والتنمية المستدامين في الصومال.

لا تزال آثار التحدي المعقد الذي يمثله تغير المناخ تتجلى في القرن الأفريقي. وكما تعلم هذه الجمعية العامة، تعاني المنطقة من أسوأ موجة جفاف منذ ٦٠ عاماً. وأدى هذا الجفاف إلى حدوث أزمة شديدة تؤثر على أكثر من ١٢ مليون نسمة. تعاني المنطقة حالياً من تزايد الإجهاد البيئي، وفقدان سبل العيش والمنافسة الشديدة من أجل الحصول على الموارد الشحيحة. وعلاوة على ذلك، أدى الوضع في بعض الأحيان إلى نشوب صراع مسلح بين المجتمعات المجاورة. ويتطلب منا هذا الواقع تعزيز القدرات الإقليمية لنظم الإنذار المبكر وترتيبات الاستجابة الملائمة.

يتطلب نطاق تغير المناخ والتدهور البيئي اتخاذ إجراءات مستدامة. وفي هذا الصدد، نأمل كينيا أن يحقق الاجتماع السابع عشر لمؤتمر الدول الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي سيعقد في ديربان الآمال الأفريقية في شكل تقديم دعم من أجل تدابير التكيف. وعلاوة على ذلك، تعتقد كينيا أنه سيتم تبسيط المنظمات الدولية العاملة في مجال البيئة وتقديم الدعم الكافي لها. وفي هذا الصدد، سيكون لتحويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة على النحو الذي أوصى به الاتحاد الأفريقي، أهمية حاسمة. ويجدوني الأمل في أن يؤيد مؤتمر قمة ريو المقرر عقده العام القادم في البرازيل هذا الوضع وبناء على ذلك يتم تطوير برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

أخيراً، سيدي الرئيس، لا يمكنني أن أختتم بياني اليوم دون تكرار موقف كينيا بشأن قضية فلسطين مرة أخرى. وكما ذكرت من قبل، تعتقد كينيا في الحل القائم على دولتين حيث يتم التأكيد على وحدة أراضي فلسطين داخل

حتى في بعض الأماكن حيث شك البعض في إمكانية ظهورها مطلقا. وتقابل تلك الدعوة ببذل جهود وحشية لقمعها. وبينما نتكلم، تتصارع قوى الخير وقوى الشر مرة أخرى، ومن واجبا كقادة أن نزن الأمور ونتكلم عنها، ونقرر ونتحرك بشأها.

لا يزال صدى الذكرى السنوية الأولى التي أثرتها في وقت سابق - سقوط الاستبداد السوفياتي - يتردد اليوم في أساليب هامة. عندما حانت اللحظة قبل ٢٠ عاما بالنسبة لنا، نحن الخاضعين سابقا للبيروقراطية السوفياتية - الطلاب والفنانين، والمنشقين، والعمال، رجالا ونساء، كبارا وصغارا - لم يكن الأمر نهاية التاريخ قط، بل على العكس من ذلك، كانت بداية جديدة للتاريخ. جمدت الشيوعية إرادتنا في متحف بارد ومغلق. وعندما انهارت فتحت أبواب التاريخ مرة أخرى. ووجدنا أنفسنا في مواجهة مع الأفضل والأسوأ في وقت واحد. وتحققت أفضل الظروف لتلك الدول التي انضمت بسرعة إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. أما الدول الأخرى - مثل شعب بلدي، جورجيا - فتركت تحت رحمة الدول الفاشلة، والاضطرابات الأهلية والحروب والتطهير العرقي والاحتلال الأجنبي.

اقترحت قبل عامين، من على المنبر ذاته، أن هناك طريقين لطبي صفحة الشيوعية والولوج إلى التاريخ - طريق فاكلاف هافل وطريق سلوبودان ميلوسيفيتش، طريق الديمقراطية الليبرالية والتسامح، من جهة، وطريق التسلط والقومية العرقية، من الجهة الأخرى. وبعبارة أخرى، هناك رجال يعتقدون الحرية ورجال يشيدون الجدران النفسية والجسدية لصدها.

وأود أن أقول للفريق الأخير، الذي لا يزال يرى في امتداد الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي تهديدا، إن الحرب الباردة انتهت في كانون الأول/ديسمبر عام

السوفياتي، الذي أطلق الدول الأسيرة وحرر الشعوب المضطهدة، وأطلق العنان لأحلام الملايين، ووضع حدا لعقود من الحرب الباردة وسباق الأسلحة النووية المروع وبشر بعهد جديد من العلاقات الدولية. كان من الواضح أنها، لم تكن أكبر كارثة جغرافية سياسية في القرن العشرين، كما قال أحد القادة الذين يشعرون بالحنين إلى الماضي. كما أنها، لم تكن نهاية التاريخ، حسب ما حلم بعض المحللين والدبلوماسيين.

بعد مضي عشر سنوات، وفي هذه المدينة، وقع حدث آخر كبير، وهذه المرة كانت كارثة حقيقية. ذكرنا بأبشع الطرق أن التاريخ لم ينته بعد وأنه لا يزال مأساويا. في ذلك اليوم الرهيب، حتى من لم يعيروا اهتماما إلى عقد من الحروب المروعة في البلقان والقوقاز، في أفريقيا وأفغانستان، اضطروا إلى التخلي عن أوهامهم في تصور أنه قد خرج نظام عالمي جديد خال من الصراعات للأبد.

لم تستهدف الهجمات على نيويورك وواشنطن بلدا واحدا، ولكن بدلا من ذلك، استهدفت مجموعة من القيم وطريقة حياة - الحرية والديمقراطية. ذكرنا ذلك اليوم، ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، أن العالم ما زال ساحة معركة حقيقية - ساحة معركة ليس بين الأديان، كما يدعي كثير من الناس، أو من الدول - ولكن ساحة معركة داخل كل دين، كل أمة وكل ثقافة، ساحة معركة بين من يحاولون البناء ومن يسعون إلى التدمير، وبين من يختارون الحرية والذين يتعهدون بالقضاء عليها؛ ساحة معركة بين العدمية وفكرة الحضارة.

وبعد مرور عشر سنوات، برهنت الاضطرابات الكبيرة في العالم العربي حتى الآن بما لا يدع مجالا للشك على أن ليس هناك نهاية للتاريخ، وليس هناك أيضا صدام بين الحضارات. وعوضا عن ذلك، تبرز دعوة عالمية إلى الحرية

نرد على مثل هذه السخرية والقسوة، بالدعاوي إلى العدالة والالتزامات بالسلام. في العام الماضي، في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وجهت كلمة أمام البرلمان الأوروبي، وتعدت رسمياً بأن جورجيا لن تستخدم أبداً القوة لتحرير تلك المناطق التابعة لها التي يحتلها حالياً الاتحاد الروسي. على الرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة يمنحنا السلطة للقيام بذلك، وكما نعلم جيداً، تخلينا نهائياً عن الوسائل العسكرية لاستعادة سلامتنا الإقليمية. إن الالتزام الذي تعهدت به أمام البرلمان الأوروبي ملزم قانوناً؛ لقد وجهت رسائل ذات الصلة إلى الأمين العام للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

قريباً سنكمل عاماً منذ أن تخلت جورجيا عن استخدام القوة. لقد مر عام، ونحن لا نزال ننتظر من قيادة روسيا الرد علىبادرة السلام تلك بالمثل. للأسف، بدلاً من الحوار، فقد جاءت الاستجابة التي تلقيناها في شكل عشرات الأعمال الإرهابية التي تستهدف جورجيا، والهجمات المنظمة والتي يشرف عليها مباشرة ضباط تابعون للمخابرات الروسية، والتي تمت المصادقة عليها من قبل الجهات الدولية المختلفة.

انتهت الحرب الباردة، ولكن لا يزال يتعين على بعض القادة إدراك هذه الحقيقة والتوقف عن تطبيق المنطق وفقاً لدوائر النفوذ، والهيمنة الخارجية القريبة وألعاب حصيلتها الصفر. انتهت الحرب الباردة، ولكن لا يزال يستخدم الحظر والابتزاز والإملاءات الوحشية ضد أوكرانيا ومولدوفا وبييلاروس. انتهت الحرب الباردة، ولكن تظل دول البلطيق مضطرة إلى التعامل مع التلاعب في مشهدها السياسي الديمقراطي والألعاب الاستعمارية الجديدة مع أقلياتها. انتهت الحرب الباردة، ولكن ما زالت هذه العادة السوفياتية القديمة التي تلعب على الكراهية العرقية والدينية على قيد الحياة. وتتجسد هذه الحقيقة لا سيما في الثقب الأسود الذي أصبح عليه شمال القوقاز، مع العنف الوحشي والتهجير وقتل مئات الآلاف من السكان.

١٩٩١، وإنه ينبغي لهم ألا يخشوا من وجود جيران ديمقراطيين يرغبون في الانضمام إلى الأندية الديمقراطية الأوسع نطاقاً. ليس هناك أجنحة خفية أو مؤامرة سرية في أي من هذه العواصم لتقويض سيادة الدول الكبرى. انتهت الحرب الباردة قبل ٢٠ عاماً، وتنشأ ببطء - ببطء شديد - قواعد جديدة. وحتى هذه القواعد لا يزال تطبيقها نادراً للغاية.

شيئاً فشيئاً، بدأ الطغاة يخشون أن يتعرضوا يوماً للمساءلة عن جرائمهم. وإنني مقتنع بأنه سيكون هناك تساؤل في التسامح إزاء جرائم التطهير العرقي وجرائم الحرب الأخرى التي لطخت بلدي وبلدان أخرى. وهذا هو السبب الأساسي لوجود منظمات مثل الأمم المتحدة، أليس كذلك؟ إن الأمم المتحدة موجودة لجعل العالم أفضل قليلاً، وأخيراً فرض القواعد والمواثيق والقوانين والمبادئ التي يتعين علينا جميعاً أن نتفق عليها.

حان الوقت لتنتهيم أن العالم قد تغير وأنه لا يستطيع الجيش، مهما بلغت قوته، أن يرفض في نهاية المطاف إرادة الشعب، وأن الحكومة، مهما بلغت قوتها، لا تقوى من جانب واحد وبحرية على تمزيق الدول ذات السيادة؛ وأنا لا نعيش في عام ١٩٣٨ أو عام ١٩٦٨، ولكننا نعيش في عام ٢٠١١.

وبينما أتكلم، يحتل الاتحاد الروسي عسكرياً ٢٠ في المائة من الأراضي الجورجية ذات السيادة، في انتهاك للقانون الدولي واتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ١٢ أغسطس/آب ٢٠٠٨. وبينما أتكلم، ما زال يعاني ٥٠٠ ألف من المشردين داخلياً واللاجئين في بلد يصل تعدادهم إلى أقل من ٥ ملايين نسمة بسبب حرمانهم من حقهم، وهو حق أكدته عشرات المرات هذه المنظمة، في العودة إلى ديارهم وقراهم. لكنهم لا يستطيعون العودة لأن في موسكو، زعيماً أجنبياً قرر أن وطنهم لم يعد وطنهم.

ورجل فقير، في مكان مجهول، حرمه من حقوقه شرطي متجبر، ضحى بنفسه، مثلما ضحى بنفسه في الماضي البعيد التشيكي يان بلاخ أمام الدبابات الروسية في عام ١٩٦٨. وهذا العمل المذهل المدفوع باليأس قلب العالم فعلا رأسا على عقب.

بعض الرؤساء الدكتاتوريين يقبعون في السجن وآخرون لاذوا بالفرار وما زالوا محتجين؛ والأنظمة التي اعتُبرت ذات يوم أنها لا تُمس هارت؛ وما فتئنا نرى دساتير ونظما جديدة تولد. وثمة منطقة وثقافة بكاملها ازدهرت البعض في بلدان أكثر تقدما في تنميتها ووصمها بأنها ليست مهيأة للديمقراطية قد هبت وأعطت العالم كله، بما فيه العالم المتقدم النمو، درسا في الحرية.

هذه الثورات التاريخية تأتي دائما بصورة مفاجئة. وهي تفرض علينا جميعا وقفه الدهول الراديكالية التي وصفها أرسطو بأنها البداية الأولى للفلسفة، والخطوة الأولى نحو الحكمة الحقيقية، والتحرر الجذري من قوالبنا النمطية ومعتقداتنا المترسخة.

أقلية صغيرة جدا توقعَت اندلاع الثورات التي اجتاحت أوروبا الشرقية والوسطى في عام ١٩٨٩، أو ثورات "الألوان الزاهية" التي أعقبتها بعد ١٥ سنة. وأقل من تلك الأقلية بكثير توقعوا حدوث ثورات تونس والقااهرة وبنغازي وطرابلس. إن الصيحة الشعبية من أجل الحرية التي هزت أركان العالم في عام ٢٠١١ أفضل وأدق رد على الحقد الدفين الذي كان وراء الهجمات التي شنت على هذه المدينة ذاتها قبل ١٠ سنوات.

الشعوب المهمة عندما تتمتع بحرية أن تحيا حياتها وتزاول أعمالها وتربي أطفالها وتروج لأفكارها وتتقدم بتطلعاتها فإن الفسحة التي يستغلها الإرهابيون للتجنيد

وتقابل جورجيا هذه السياسات الوحشية والخطيرة بفتح حدودها، ودعوة الناس إلى الحضور للمشاركة في تبادل الآراء، والمناقشة والحوار، من خلال محاولة للتغلب على الحظر المفروض على المعلومات، من خلال محاولة إعادة بناء الجسور بين الشعوب - هذه الجسور الضرورية التي يحاول البعض الآخر تدميرها بطريقة منهجية. تقابل جورجيا بناء القوة العسكرية ببرامج لإخراج الأطفال من براثن الفقر من خلال الوصول إلى التكنولوجيات الحديثة - أجهزة الكمبيوتر، وشبكة الإنترنت - بالفنادق الجديدة والشوارع الجديدة وممرات للدراجات. تقابل جورجيا أساليب الماضي بتبني وعود للمستقبل والكثير غير ذلك - نظم جديدة للرعاية الصحية، والمقات من المستشفيات الجديدة، والبرامج المتطورة للتعامل مع الأمراض المعدية وغير المعدية، والتأمين للجميع.

أطلقت نهاية الحرب الباردة حقبة من الفرص والتقلبات، محررة ديناميات محلية بطرق مأساوية ومتهللة على حد سواء، مؤدية إلى تدفق ثابت في النظام العالمي. وقد أطلقت الكراهية، والصراعات العرقية، والإرهاب الشامل والإبادة الجماعية والعديد من الكوارث البشرية الأخرى. لكنها ولدت أيضا التحرر الرائع.

لنفكر في الثورات "الملونة" في أوروبا الشرقية، والتطور المبهر لآسيا، وتقدم الديمقراطية في أفريقيا، أو ما حدث في الآونة الأخيرة، الربيع العربي، ولم يكن ممكنا حدوث أي منها لو كان الاتحاد السوفياتي لا يزال قائما باعتباره لاعبا عالميا، ويشكل تهديدا عالميا لجميع القارات، أفريقيا وآسيا وأوروبا على حد سواء. منذ عام ١٩٩١، زادت صعوبة التنبؤ بالتاريخ، فهو يتأرجح بعنف بين قوى الخير وقوى الشر كما أشار إليهما شيلينغ. في الواقع، من كان ليتوقع التبعات العالمية لتصرف يائس من تونسي يبلغ ٢٦ عاما، محمد البوعزيزي، في بلدة سيدي بوزيد النائية؟

سلمية شعبية ودفعت بفريق من الشباب المصلحين إلى السلطة. وكنا ندير، يوما بعد يوم، دفة بلد هوش في بيئة جغرافية - سياسية معادية. وقد اكتشفنا بسرعة أن الشعارات والورود والأعلام والأدوات الأخرى التي استخدمناها عندما كنا قادة المعارضة وقادة المجتمع المدني غدت لا تكفي. واكتشفنا، في الحقيقة، أن الثورات لا تقتصر، بل ولا تتصل حتى بصورة رئيسية، بتجمع الناس في الشوارع، بل إنها تتألف أساسا من عملية طويلة صعبة من الإصلاحات التي تعقب الانتفاضة.

هذا هو التحدي الرئيسي الذي تواجهه تونس ومصر، وتواجهه ليبيا الآن. والصور التي ترفع المعنويات للناس المحتفلين بالحرية في ميدان التحرير أو للمواطنين الليبيين الذين يرقصون في قصور معمر القذافي أصبحت ذكريات قديمة. وإن نجاح تلك الثورات سيعتمد على ما سيحدث بعد أن تكون جحافل المراسلين من سي إن إن وبيبيسي والجزيرة قد غادروا.

هذه بالضبط هي اللحظة التي يمكن فيها لتجربتنا الجورجية - من حيث النجاحات والإخفاقات على حد سواء - أن تكون مفيدة. وبطبيعة الحال نحن لم نحقق النجاح في كل شيء، وقد ارتكبنا أخطاء كثيرة. ولكننا حققنا أيضا نتائج باهرة.

في أعقاب ثورة الورد، طردنا من العمل ١٠٠ في المائة من أفراد شرطتنا. وعاشت جورجيا ثلاثة أشهر بدون أي شرطي. ومما يثير الإعجاب أن معدلات الجريمة في تلك الفترة انخفضت انخفاضاً مذهلاً. لماذا؟ لا لأن الشرطة كانوا مسؤولين عن قدر كبير من معدل الجريمة لدينا فحسب، وإنما أيضا لأن الشعور السائد آنذاك كان أن مواطنينا شعروا بأن لهم، أحياء، مصلحة في بلدهم، وأنهم كانوا ممثلين يعيشون فعلا لحظة محددة جدا من تاريخ أمتنا - اللحظة التي بدا فيها أن تحقيق

ويستغلها الديماغوجيون لزرع بذور الأحقاد الطائفية تتقلص وتبدأ بالتلاشي.

التعاون الدولي في ميادين الجيش والشرطة والاستخبارات في الحرب على القاعدة أثناء العقد الماضي كان ولا يزال جوهريا في حماية حرياتنا. وإني لفخور بكون جورجيا قد ساهمت بنصيبها وأكثر في الجهد الدولي في أفغانستان. وإني فخور بالآلاف من جنودنا الذين يحاطون بكل شيء من أجل إلحاق الهزيمة بحركة الحقد الدولية تلك - وأود هنا أن أشيد بذكرى الذين سقطوا في سوح المعارك. وإني فخور بشرطتنا المنحرفين في الكفاح ضد الاتجار النووي. وإني فخور بكون جورجيا قد أصبحت مساهما في الأمن الدولي وليس منتفعا منه فقط.

إني فخور بكل ذلك، غير أنني أدرك أيضا إدراكا جيدا أن المتطرفين لن يُهزموا والإرهاب لن يُستأصل بالوسائل العسكرية ووسائل الشرطة وحدها. فلن يمكن إلحاق الهزيمة بالإرهاب والتطرف ما لم تتوسع رقعة الحرية والديمقراطية والرخاء في كل أنحاء العالم.

ولهذا السبب نرحب بإخلاص بجهود الرئيس أوباما والرئيس روسف بإطلاق مبادرة "شراكة الحكومة المفتوحة". ويتعين على العالم أن يستجيب للدعوة الكونية من أجل الحرية والعدالة، فبدون الاستجابة المنسقة لهذه الدعوة لن يتسنى لنا ضمان أمننا المشترك على الأمد الطويل.

جورجيا مستعدة وراغبة مرة أخرى في تحمل أكثر من نصيبها في الجهد الدولي هذا. وإن تجربتنا في التحولات الجذرية في عصر ما بعد الثورة، التي اكتسبناها أثناء السنوات الثماني الماضية، يمكن أن تكون مفيدة جدا للبلدان المحررة حديثا.

نحن لم نكن دائما أحرارا. بل إننا كنا دولة فاشلة تماما ذات اقتصاد يموت ببطء، وكنا بلدا دمره الفساد وهياكل الحكم الاستبدادي. وفي عام ٢٠٠٣ اندلعت ثورة

بديهي أن ما يتعين عمله ما زال كثيرا. ونحن ملتزمون أكثر من أي وقت مضى بمواصلة السير على درب إصلاحاتنا والاستمرار في بناء ديمقراطيتنا، رغم أن فوهات مدافع الدبابات المعادية مسددة إلى صدورنا على مبعدة ٤٠ كيلومترا فقط من عاصمتنا.

الدرب الموصل إلى حكومة ديمقراطية كفوءة حافل بالمصاعب بالطبع، ولكنه الدرب الوحيد. والناس بطبيعة الحال قد ينفد صبرهم وتخيّب آمالهم، ولكن لا يوجد خيار آخر لنجاح هذه الدعوة من أجل الحرية. وهنا تكمن الأهمية العظيمة لمساندة هذه الدعوة وردع محاولات من يريدون قمعها.

ولهذا السبب أيدنا التدخل تحت قيادة حلف الناتو في ليبيا بناء على مبادرة من المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة. وحقيقة أن المجلس الوطني الانتقالي يجلس بيننا اليوم، في هذه القاعة، وأن القذافي لن يكون بمقدوره بعد الآن أن يتكلم من على هذا المنبر، يجب أن تعطينا جميعا الأمل بمستقبل أفضل. وحقيقة أن هذا المسعى قد حظي بموافقة مجلس الأمن تبين بذاها أن ذلك الجهاز يمكن أن يكون فعلا إطار العمل الأساسي للدفاع عن حقوق الإنسان.

المناسبتان المزدوجتان اللتان نشارك فيهما - الذكرى السنوية لسقوط الإمبراطورية السوفياتية والذكرى السنوية لهجمات ١١ أيلول/سبتمبر - ما زالتا تطرحان علينا السؤال المحوري التالي: كيف يمكننا أن نكفل أن الفضاءات الجديدة التي انفتحت في عالمنا أثناء السنوات العشرين الماضية بفضل سقوط الزعماء الدكتاتوريين وبفضل انتشار التكنولوجيات الجديدة سيملؤها السلام بدلا من العنف، ويعمها التسامح بدلا من التطرف، وتسودها الحرية بدلا من الأشكال الجديدة من الاسترقاق؟

التاريخ سيحكم على جيلنا بالطريقة التي يساعد بها في الإجابة عن هذا السؤال، لا سيما في سلسلة من الحلقات

أي شيء ليس مستحيلا، وأن القيم فيها أصبحت الأساس الذي تركز عليه حياتنا السياسية، اللحظة التي بدأ المرء يشعر فيها بأنه قادر على صنع مستقبله. ذلك الشعور هو المحرك الحقيقي الذي يدفع عجلة التاريخ وخير حليف لنا ضد المتطرفين. ولكنه شعور هش يتطلب الرعاية والاستدامة.

لقد أفلحنا في جورجيا في الإبقاء على هذا الشعور حيا حتى الآن عن طريق عملية دائمة للإصلاح مرتبطة ببلوغ مؤشرات قياسية واضحة. وبفضل التغييرات الراديكالية في خدمات الشرطة والجمارك والضرائب والهياكل البيروقراطية لدينا، وبفضل الشعور السائد على نطاق واسع بين الناس بأن هذه التحولات من صنع أيديهم، حققنا في مؤشر تصورات الفساد لمؤسسة الشفافية الدولية تقدما منذ عام ٢٠٠٣ أعظم من تقدم أي دولة أخرى في العالم. وأصبحنا الدولة الثانية أو الثالثة الأقل فسادا في أوروبا، استنادا إلى المسح الاستقصائي للبنك الأوروبي للتعمير والتنمية.

وهيأنا مناخا مشجعا جدا للاستثمار قوامه الكفاءة والشفافية وسيادة القانون. ونتيجة لذلك، تعتبر جورجيا الآن أحد أسهل الأماكن في العالم لممارسة الأعمال التجارية. وقد منح البنك الدولي لجورجيا، استنادا إلى خمس سنوات من البيانات، مرتبة المصلح الاقتصادي الأول في العالم. ولم يتقدم أي بلد في فترة السنوات الخمس تلك بقدر ما تقدمنا. ونحتل المركز الأول في أوروبا الشرقية والوسطى من حيث مزاولة الأعمال التجارية، كما أسلفت، باعتبارنا أحد أسهل الأماكن في العالم لمزاوله الأعمال التجارية.

المسح الاستقصائي الذي أجراه البنك الأوروبي للتعمير والتنمية في عام ٢٠١١ للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية يخص جورجيا بالذكر بأنها البلد الذي حقق أعظم نجاح في منطقتنا من حيث البناء المؤسسي، ووضعها بمصاف البلدان الأوروبية المتقدمة النمو.

اصطُحِب السيد ليونيل فرنانديز رينا، رئيس الجمهورية الدومينيكية، إلى قاعة الجمعية العامة
الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ليونيل فرنانديز رينا، رئيس الجمهورية الدومينيكية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس فرنانديز رينا (تكلم بالإسبانية): نتقدم بتهانئنا الحارة للسفير القطري، السيد ناصر عبد العزيز النصر، بمناسبة انتخابه لمنصب رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. ونرحب ببنية استغلال هذه الدورة لتناول القضايا الملحة مثل الوساطة وحل الصراع، وإصلاح منظومة الأمم المتحدة، ومنع الكوارث الطبيعية والاستجابة لعواقبها، والتنمية المستدامة من أجل رخاء المعمورة.

قبل عشر سنوات تعرضت مدينة نيويورك الدينامية النابضة بالحياة لهزة لم يتصورها أحد من قبل: الهجوم الإرهابي على البرجين التوأم. وقد لقي آلاف من الناس الأبرياء حتفهم بطرق مروعة، تاركين وراءهم أقرباءهم وأصدقاءهم في حالة من اليأس والحزن. والطبيعة المميزة التي اتسم بها ذلك الرعب ترددت أصداؤها في كل أرجاء الكوكب، وخلفت ندوبا وآلاما ما زالت محسوسة حتى هذا اليوم. إن العالم لم يعد كما كان من قبل.

ولخدمة مصلحة الأمن تمت التضحية، حتى في الديمقراطيات القوية التي تسود فيها سيادة القانون الحقيقية، ببعض الحريات الفردية التي كانت تعتبر في السابق مقدسة لا تمس. وبينما كانت النار ما زالت مستعرة في رماد البرجين التوأم وما زالت أنقاضهما في مكائها، أطلقت شرارة الحرب في أفغانستان، التي ربما كان هناك ما يبررها كعمل من باب الدفاع المشروع عن النفس، ولكنها أسفرت عن أعداد أكبر من الضحايا مما خلفته الهجمات الإرهابية ذاتها.

الخورية في ما يطلق عليه الناس التعبير غير الموفق وهو الصراعات الجامدة في منطقتي وبالقرب منها، وفي البلدان الكثيرة من المجتمع الدولي التي ما زالت تترجح تحت نير الطغيان، وفي الأماكن التي حققت، مثل الدول العربية، ربيعا جديدا من الحرية وشرعت في الاضطلاع بالأعمال الصعبة لتنفيذ الإصلاحات.

وائل غنيم، الشاب المصري المدير بشركة غوغل، الذي ساعد في تواصل وحشد هذا العدد الكبير من أبناء بلده في سبيل الصمود من أجل الحرية، قال مؤخرا إن الثورات الجديدة، مثل الثورة التي عاشها بلده، تشبه ويكيبيديا إلى حد ما: إنها مشاريع عظيمة مفتوحة لكل من يريد أن يساهم.

والحاجة إلى المساهمة تنطبق علينا أيضا. وباعتبارنا زعماء لأوطاننا وصناع قرار أساسيين، يمكننا أن نساهم ولا بد لنا من أن نساهم. فلنرتقي إلى مستوى تلك الحتمية التاريخية. ولنساهم جميعا بنصينا حتى تتمكن، معا، من تلافي السقوط في أعماق الوهاد، ونسعى بدلا من ذلك إلى التحليق في أعلى السماوات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة أشكر رئيس جمهورية جورجيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد ميخائيل سكاشفيلي، رئيس جمهورية جورجيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة

خطاب السيد ليونيل فرنانديز رينا، رئيس الجمهورية الدومينيكية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس الجمهورية الدومينيكية.

المبادرات السابقة التي اتخذتها الدول لإنقاذ البنوك التي كانت في خطر أو على حافة الإفلاس.

وحتى تدرأ الحكومات حالة تجد نفسها مجبرة فيها على وقف دفع ديونها أو إعلان إفلاسها ورؤية اقتصاداتها تنهار أكثر أمام أعينها، فقد اضطرت إلى الانصياع إلى ضغوط الأسواق وتنفيذ تدابير تقشف شديدة. وتلك السياسات خفضت بدرجة كبيرة مستوى حياة المواطنين، وتسببت في انتشار الاضطرابات الاجتماعية والحركات الاحتجاجية التي تشكك في شرعية الحكومات وتضعف قاعدة الدعم لها. ولئن كان هذا يبدو وكأنه ينطوي على تناقض، فإن خسارة قاعدة الدعم الشعبي في بعض البلدان المتقدمة النمو أدت إلى سقوط الحكومات، مما أدى بدوره، كما لو كان صدى للانقلابات العسكرية، إلى ظاهرة سياسية جديدة قد يصح أن تسمى، بسبب الافتقار إلى تعبير أنسب، ظاهرة "الانقلابات السوقية".

الغريب في هذه الحالة هو أن ما نحتاجه هو الموارد لإنقاذ النظام المالي الدولي وإشاعة الاستقرار في الاقتصاد العالمي والعودة إلى مستوياتنا السابقة من النمو الاقتصادي والرخاء - وتلك الموارد متوفرة. وعلى سبيل المثال، وبينما يجري تداول ٤ ترليون دولار يوميا في مختلف أنحاء العالم على شكل معاملات مالية في الأسواق الرأسمالية، فمن المعروف أنه لا تُجنى عليها أي ضرائب لزيادة الموارد المالية للدول.

كم ستجني الحكومات من ضريبة ٥ في المائة على مبلغ ٤ ترليون دولار الذي يُتداول يوميا حول العالم؟ ذلك سيساوي ٢٠ بليون دولار في اليوم، وبضربه بخمسة أيام عمل في الأسبوع، فإنه سيصل إلى ١٠٠ بليون دولار. والآن، إذا ضربنا ذلك العدد بأربعة أسابيع في الشهر، فسنحصل على دخل شهري يبلغ ٤٠٠ بليون دولار. ومبلغ الـ ٤٠٠ بليون دولار شهريا ذاك لو ضربناه بـ ١٢ شهرا في

وبعد ذلك جاء احتلال العراق، الذي أثار جدلا في شتى دوائر الرأي العام الدولي، وولد بالتأكيد، على أية حال، مزيدا من العنف، وأسفر عن ضحايا جديدين وموجات جديدة من العذاب الإنساني وتسبب في دمار أشد للثروات.

الدرس الذي يجب تعلمه من السنوات العشر الماضية هذه هو أنه لا بد من جهد جماعي للقضاء على الإرهاب باعتباره ممارسة لاإنسانية، وللقضاء أيضا على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعقائدية والدينية التي تغذيه، وللنهوض بعالم أكثر انفتاحا وأكثر تسامحا، وأكثر سلاما وأكثر رغبة في الانخراط في الحوار وفي الاعتراف بالكرامة الإنسانية.

والحدث الآخر الذي هز العالم أثناء العقد الماضي كان الأزمة المالية العالمية، الناجمة عن الافتقار إلى قواعد واضحة في النظام المالي الدولي، فضلا عن العجرفة والطمع والتعطش الذي لا يُروى إلى تكديس الثروات. لقد مرت تلك الأزمة بمراحل عديدة، ولكن أشد ما يبعث على القلق فيها في هذه اللحظة هو أنها تسببت في شرخ بين أكبر القطاعات السياسية والاقتصادية نفوذا وسطوة حول الاستراتيجيات اللازمة للتغلب على عواقبها. فبينما يعتقد البعض أن ما هو مطلوب في هذا الوقت هو سياسات قائمة على محفزات للإنفاق العام من أجل النهوض بالنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، يشدد الآخرون على تخفيض العجز المالي في الميزانيات وتسديد الديون السيادية.

هل يجوز لأسواق رأس المال الدولية أن تطالب الحكومات الآن بأن تسدد الديون التي خلقت، بدرجة كبيرة، لإنقاذ المؤسسات المالية من الإفلاس في المقام الأول؟ ورغم أن هذا مثير للاستهجان، فإنه هو ما يحدث بالضبط. وما فتئت الأسواق تفرض في الوقت الحاضر ضغوطا على الدول حتى تسدد ديونها السيادية التي نتجت أساسا من

منذ عام ٢٠٠٥ توالى الزيادات في أسعار الأغذية والنفط، إلى جانب ارتفاع أسعار المنتجات النفطية.

فمن ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨، ارتفع سعر فول الصويا بنسبة ١٠٧ في المائة؛ وارتفع سعر الذرة الصفراء بنسبة ١٢٥ في المائة؛ وسعر الرز بنسبة ١٢٧ في المائة؛ وسعر القمح بنسبة ١٣٦ في المائة.

واستنادا إلى بيانات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، انضم ١٥٠ مليون إنسان، نتيجة لارتفاع الأسعار ذلك، إلى جحافل الناس الذين يعانون فعلا من الجوع في شتى أنحاء العالم.

ونتيجة لذلك تجاوز إجمالي عدد الناس الذين يفتقرون إلى الغذاء، لأول مرة في تاريخ البشرية، بليون إنسان، وهذا يمثل سدس سكان العالم تقريبا.

ومع الكساد الذي عم أثناء النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ انخفضت أسعار الأغذية، وساد الاعتقاد بأننا سنعود إلى حالة تكون أسعار الأغذية فيها معقولة ويشيع فيها قدر أكبر من الاستقرار.

ولكن مع تحرك معاكس طفيف وعودة النشاط إلى الاقتصاد العالمي في عام ٢٠١٠، ارتفعت الأسعار مرة أخرى، وأصبحت مصائب التضخم هذا العام محسوسة مرة أخرى في أجزاء مختلفة من العالم.

والشيء ذاته حدث مع أسعار النفط. فبعد أن انخفض سعر البرميل إلى ١٢ دولارا في عام ١٩٩٨، بلغ سعر البرميل بعد عشر سنوات، في تموز/يوليه ٢٠٠٨، بعد شهرين من إعلان مؤسسة ليمن برذرز إفلاسها - بلغ ١٤٧ دولارا.

السنة، فالمجموع سيكون خياليا: ٤,٨ تريليون دولار. ومن شأن ذلك المبلغ لا أن يحسم مشاكل الدين السيادي لبعض البلدان فحسب، وإنما سيسفر عن توفر موارد جديدة للاستثمار تسمح بالتعافي السريع من الأزمة العالمية المالية والاقتصادية الحالية.

مع ذلك، ولو خالصنا إلى أن هذه ليست الطريقة الملائمة لحصول الدول على الإيرادات، فماذا عن المبلغ الذي يزيد على ١٠ ترليونات دولار المودع في الأماكن غير الخاضعة للضريبة، استنادا إلى تقارير المؤسسات الاستشارية الدولية؟

نعلم أن تلك الودائع، التي تزداد بأكثر من ٦٠٠ بليون دولار كل سنة، لا يذهب منها ولا حتى قرش واحد إلى الدوائر الضريبة لأي حكومة.

ومن ناحية أخرى، وبسبب فشلنا في فرض ضريبة على المعاملات المالية الدولية أو على الودائع في الأماكن المحمية من الضريبة، تستمر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ويزداد المواطنون سخطا عندما يرون مستويات معيشتهم تنتكس، بينما تتضاعف الاحتجاجات الاجتماعية، وتبدأ الحكومات تفقد سيطرتها على الحكم، وتستبد الفوضى بالمجتمعات، وينتشر الغموض في كل مكان.

خلاصة القول إننا مجبرون على القبول بمستويات مقلقة بصورة متزايدة من الظلم الاجتماعي بسبب السلطة التي لا يمكن إنكارها ولا التحكم فيها، التي تسيطر عليها حلقة صغيرة من نخبة العالم الاقتصادية.

ورغم أن المشاكل العالمية التي نواجهها متنوعة، فإنني أود أن أتطرق إلى واحدة منها فقط: المضاربة المالية بأسعار الأغذية والنفط. وإن الجمهورية الدومينيكية ستقدم مشروع قرار عن الموضوع إلى هذه الجمعية العامة.

وعلى نفس المنوال يجب رفع مستوى الودائع المقابلة للعقود الآجلة، كطريقة لإثراء المضاربين عن تنفيذ المعاملات التي لا تساهم إلا في تقلب الأسعار وخلق الارتباك والتقليل من إمكانية التنبؤ في الأسواق.

إننا نؤمن بأننا، باعتمادنا قرارا من هذا القبيل نكون قد اتخذنا خطوة هامة صوب حل مشكلة خطيرة جعلت من الجوع والفقر قدرا محتوما على جزء كبير من البشرية.

خلاصة القول إن هدف هذه المبادرة بسيط وعادل ويتسم بأهمية واسعة النطاق، أي، إقناع الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن تعلن، من أجل خير الجنس البشري، أن الغذاء لا يجوز اعتباره رصيذا ماليا.

إن الغذاء يجب ألا يستخدم أبدا إلا كضمان لبقاء الجنس البشري على قيد الحياة على كوكب الأرض.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس الجمهورية الدومينيكية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد ليونيل فرنانديز رينا، رئيس الجمهورية الدومينيكية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة

خطاب السيد أولنتا هومالا تاسو، رئيس جمهورية بيرو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية بيرو.

اصطُحِب السيد أولنتا هومالا تاسو، رئيس جمهورية بيرو، إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أولنتا هومالا تاسو، رئيس جمهورية بيرو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

ومن المتناقضات أن أسعار النفط، بنهاية عام ٢٠٠٨، انخفضت انخفاضاً سريعاً إلى درجة أن سعر البرميل في السوق الدولية كان ٣٧ دولاراً.

هل يستطيع أحد أن يشرح شيئاً لا معقولاً مثل انخفاض سعر برميل من النفط من ١٤٧ دولاراً إلى ٣٧ دولاراً في غضون أربعة أشهر فقط؟

لقد قيل إن تلك الزيادات الفاحشة في الأسعار، بالنسبة إلى الأغذية والنفط على السواء، يمكن تفسيرها بالنمو في سكان العالم والزيادة على الطلب من الاقتصادات الصاعدة، لا سيما الصين والهند، وآثار تغير المناخ، والتوترات الجغرافية - السياسية في المناطق التي يعصف بها الصراع.

لا ريب في أن بعضاً من تلك العوامل قد أثر إلى حد ما في الأسعار، لكن من الواضح أيضاً أن الجهود بذلت للتقليل من أهمية عنصر جديد في الأسواق الدولية: المضاربة المالية في العقود الآجلة للسلع الأساسية.

فاستناداً إلى محللين دوليين مشهورين، يمكن عزو ٣٠ إلى ٤٠ في المائة من الارتفاع في أسعار السلع الأساسية أو المنتجات الأساسية إلى وطأة أو تأثير المضاربة المالية في العقود الآجلة.

وفي ظل تلك الحالة، التي ترتبت عنها وطأة يومية على شعوبنا التي تستورد الغذاء والنفط، درست الجمهورية الدومينيكية الحاجة إلى اقتراح تدابير تنظيمية ذات نطاق دولي من أجل ضمان شفافية الأسواق واستقرار الأسعار.

ولبلوغ تلك الغاية، من الضروري وضع حد أقصى للمعاملات المالية التي يمكن أن ينفذها المشاركون في سوق العقود الآجلة مثل شركات التأمين ومصارف الاستثمار وصناديق التقاعد وصناديق الأسهم وغيرها من المؤسسات التي لا تؤدي دوراً مباشراً في الإنتاج الفعلي للسلعة المنتجة.

السياسات العامة في المجالين السياسي والاقتصادي. يجب على الدولة أن تعمل لمصلحة الشعب.

الأمم المتحدة هي أكبر ضمان لدينا للحفاظ على السلام، وهي تتألف من دولنا. لكننا نعلم اليوم أن هناك شركات تملك من السلطة مثل ما تملكه الكثير من الدول أو أكثر منه، وأنها تستطيع أن تتصرف بسرعة عبر شبكات الإنترنت وسوق الأوراق المالية لتضع الدول نفسها موضع الاتهام. يجب أن تؤخذ هذه الحالة بعين الاعتبار من أجل الحفاظ على سياسات الدولة بشأن قضايا مثل الحفاظ على البيئة، واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، وحقوق مجتمعات السكان الأصليين، والأقليات الاجتماعية، وغيرها.

لا يمكننا النظر في إمكانية إحداث التحول خارج سيادة القانون وقيمها. وليس في ذلك أي تقليد لنماذج الآخرين. سنحكم بتوافق الآراء، سواء في الداخل أو الخارج، ونحمي جميع حرياتنا بالتسامح، وقبل كل شيء، بالاستماع إلى مواطنينا، بغض النظر عن الطبقة أو العرق أو الجنس. عندما توليت مناصبي استشهدت بنيلسون مانديلا، الذي قال لا ديمقراطية مع الفقر، ولا ديمقراطية مع عدم المساواة الاجتماعية. حكومتنا تسعى لإقامة دولة تستطيع أن تستعيد القدرة على إصدار السياسات التي تستجيب لاحتياجات جميع مواطنيها وتطلعاهم. بهذه الروح نحدد التزامنا ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

أمريكا اللاتينية هي المنطقة الأكثر تفاوتاً في العالم. لا تستطيع الطبقة السياسية أن تقول إن حلم أولئك الذين أسسوا استقلالنا وأسسوا الجمهوريات القائمة اليوم قد تحول إلى حقيقة. في معظم الحالات، كانت القيم مثل المساواة والحرية والإخاء هي الشعارات التي رفعها أبؤنا المؤسسون. بيد أن التفسيرات المتطرفة لتلك القيم قد قادت إلى عالم تسوده المواجهات الكبيرة، بدون دفع الحرية أو المساواة إلى

الرئيس هومالا تاسو (تكلم بالإسبانية): أود أولاً أن أهنيء الرئيس على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، وأن أؤكد له دعم بيرو الثابت له في مهمته.

وأود أيضاً أن أعرب عن مدى سروري بأن أخطب العالم بالنيابة عن شعب بيرو من هذا المنبر الذي يمثل تعددية الأطراف والسلام والتضامن والتعاون، والمبادئ التي ألهمت ولادة هذه المنظمة وتدعمها بيرو دعماً كاملاً.

بدأت الحكومة التي أتولى رئاستها مزاوله مهامها الإدارية قبل بضعة أسابيع فقط. من خلال صناديق الاقتراع، عهد إلينا شعب بيرو بمهمة صنع تحول كبير، تحول سعيها لتحقيقه طوال جزء طويل من تاريخنا. نحن عازمون على جعل هذا الالتزام حقيقة، انطلاقاً من الشعور بالمسؤولية والشرف. تطالبنا أمتنا العريقة والنابضة بالحياة، بما لديها من ماض استثنائي وحاضر قوي، بأن نضع حداً لقرون من الفقر والإقصاء. إن التحول الكبير هو عملية اندماج اجتماعي، ويعني ذلك تحويل النمو الاقتصادي الذي شهده البيروفيون خلال السنوات العشر الماضية إلى تنمية، وبعبارة أخرى، يجب أن نحول المال إلى تحسن في نوعية الحياة.

من المستحيل التخلي عن التحول العظيم بوصفه مثلاً أعلى مثلما هو مستحيل أن نتخلى عن إيماننا بالديمقراطية. تقترح حكومتي تعميق ديمقراطيتنا، حتى نتمكن من التصدي لمشاكل واحتياجات الجميع، وليس فقط الأقلية. بعبارة أخرى، سنضفي الطابع الديمقراطي على الديمقراطية نفسها. الديمقراطية هي أساس حق الشعب في تقرير المصير، ويجب على الدولة أن تكون مستعدة لتنفيذ إرادة الشعب بإخلاص. وهذا هو الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية ذات السيادة. ومن أجل الوفاء بذلك الالتزام، يجب على الدولة أن تكون المؤسسة المسؤولة عن تشكيل مسار التحول من خلال

امثالاً للاتفاقية ١٦٩ لمنظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية.

الاتجار بالمخدرات واحدة من أخطر قضايا العالم. ومن الضروري أن ندرك حقيقة أن هذه المشكلة الرئيسية لم يتم التغلب عليها، والأسوأ من ذلك أن قوتها ونفوذها يزدادان يوماً بعد يوم. يمثل الاعتراف بهذا الواقع خطوة مهمة، سوف تمكننا من إعادة وضع سياسة متكاملة والعمل سوياً مع أصحاب المصلحة وإعطاء أهمية متساوية لكل من مكافحة العرض وخفض الطلب. بالنسبة لبيرو، تنطوي هذه المبادئ أيضاً على واجب الدول في التصرف بحزم وبروح من التعاون من أجل مكافحة كل حلقة في تلك السلسلة الإجرامية. يشكل إنتاج الكوكا مصدر دخل لعشرات الآلاف من الناس الذين لا يستطيعون دائماً الاعتماد على بديل عملي من أجل بقائهم. تعمل حكومتنا لتحقيق حالة يمكن من خلالها أن تؤدي سياسات مكافحة المخدرات إلى القضاء على محاصيل الكوكا غير المشروعة، وتدرس أيضاً الحاجة لإشراك المزارعين في برامج إنمائية بديلة.

ما لم نفعل ذلك، فإن عملية القضاء على محاصيل الكوكا ستكون ببساطة غير كافية لتحقيق أهدافنا. يجب علينا أن نتصرف بصورة أقوى لمكافحة المنظمات الإجرامية عبر الوطنية التي تشكل المستفيد الرئيسي من هذه التجارة غير المشروعة. فهذه المنظمات توظف الآلاف من الناس وتستغل فقر الدول وعناصر ضعفها في المناطق التي يصعب الوصول إليها.

في الوقت نفسه، نحتاج إلى قدر أكبر من المعرفة المالية من أجل الكشف عن أنشطة غسل الأموال، وإلى فرض مراقبة أكثر فعالية على الإمدادات وسلائفها. في سياق الأمن، يجب علينا مراقبة توريد الأسلحة التي تستخدمها التكتلات الاحتكارية والعصابات الإجرامية ضد المواطنين.

الأمام حقاً. فلنعزز الآن الأخوة بوصفها الطريق لتحقيق السلام الدائم. في ذلك الصدد، أود من هذا المنبر، أن أغتنم الفرصة للاعتراف بالدولة الفلسطينية وحقها في العيش في سلام ووثام جنباً إلى جنب مع البلدان الأخرى المنضوية إلى الأمم المتحدة.

اليوم، بات من الممكن دمج دولة مجزأة ومتناثرة جغرافياً، بفضل التقدم في مجال الاتصالات والبنية التحتية المادية. يتطلب الاندماج الاجتماعي أيضاً خدمات عامة جيدة النوعية ومساواة في الفرص. يحتاج المواطنون إلى الحصول على الخدمات الصحية والتعليم والسكن وفرص العمل اللائق والضمان الاجتماعي. نحن نتحدث عن الاندماج الكامل في المجتمع البيروفي. ونشجع بقوة التبادلات بين مجتمعاتنا، ونقر بتوسعنا ونسعى إلى إضفاء القيمة إليه من جديد.

نريد دولة تستجيب لاحتياجات مواطنيها، ومجتمعاتها المحلية. ذلك هو دورها الأساسي. ينبغي أن يخدم استغلال الموارد غير المتجددة السيادية التنموية في بيرو، الغنية بهذه الموارد. وينبغي أن تحترم المشاريع الاستثمارية البيئية البشرية والطبيعية حيث تنفذ هذه المشاريع. وقد تم بالفعل توضيح هذا الأمر للمستثمرين من خلال عملية تفاوض قامت بها حكومتنا في إطار سيادة القانون. وبفضل تلك المفاوضات، سيكون للدولة وللمجتمعات المحلية قدر أكبر من الموارد المتاحة لمشاريع الاستثمار الاجتماعي. سوف يمكننا ذلك من تعزيز التماسك الاجتماعي والاستقرار الديمقراطي، وفي الوقت نفسه، يمكننا من تعزيز البيئة الاستثمارية الأكثر ملاءمة التي يحتاج إليها البلد. من أوائل التدابير التي اتخذناها سن قانون بشأن المشاورات المسبقة، التي نستطيع من خلالها الاستجابة لمطالب مجتمعاتنا الأصلية، وإشراكها في اتخاذ القرارات التي تعنيها. بتلك الطريقة نؤكد أن كل بيروفي مواطن من الدرجة الأولى، ونفي بالتزامات الذي قطعته بيرو

فيما يتعلق بالإدماج الاجتماعي، تعطي حكومتي أولوية لاحتياجات الأشخاص الأكثر ضعفاً وعرضة للمخاطر، مثل الأطفال وكبار السن. بيد أننا معنيون أيضاً بالحاجة إلى حماية حقوق المرأة، التي ظلت على مدى التاريخ ضحية للتمييز. في هذا الصدد، أحيط علماً بالقرار الإيجابي القاضي بإنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وندعو المجتمع الدولي إلى العمل معاً من أجل تعزيز المساواة الجنسانية وتمكين المرأة. ونحدد التزامنا بإعلان وبرنامج عمل ديربان الذي أقر في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ونحتفل اليوم بذكره السنوية العاشرة.

آثار تغير المناخ وانبعاثات غازات الدفيئة محسوسة في القطاعات الاجتماعية الأكثر ضعفاً، لكنها تؤثر علينا جميعاً، ويستوي في ذلك الغني والفقير. وفي سياق المحاولة العالمية للمحافظة على كوكب الأرض، يجب علينا جميعاً أن نكون ملتزمين. في بيرو، نعمل على تعزيز استخدام الطاقة النظيفة من خلال إعادة التحريج، والتثقيق البيئي، والاعتراف بحق المشاركة والوصول للمجتمعات التي تملك المعرفة التقليدية. يتطلب ذلك قدراً كبيراً من الموارد والتكنولوجيا المتوافرين بنسبة أكبر في النصف الشمالي من الكرة الأرضية. لذلك فإننا نؤكد مجدداً مبدأ المسؤولية المشتركة وإن كانت متفاوتة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. يجب أن يحسّن التعاون الدولي مستوى المساعدات المالية والتقنية لتخفيف آثار تغير المناخ.

يجب على البلدان الصناعية أن تلتزم بخفض انبعاثاتها الكربونية بصورة كبيرة وأن تفي بذلك الالتزام. في ٢٨ تموز/يوليه في ليما، دعا رؤساء دول أمريكا الجنوبية إلى التنبيه للتهديدات التي تتعرض لها اقتصاداتنا من جراء حالات منشؤها الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا ترتبط بالمستوى المرتفع للدين العام والبطالة وبطء انتعاش أسواق الائتمان

سنعقد في ليما، في الربع الثاني من العام المقبل، اجتماعاً لوزراء الخارجية ورؤساء المنظمات المسؤولة عن مكافحة المخدرات بهدف التصدي لهذه المسائل وتحديد تدابير محددة. ولن تدخر حكومتي جهداً في مكافحة تجارة المخدرات والجريمة المنظمة.

بيرو بلد متعدد الثقافات يعمل على الاعتراف ببراء التنوع فيه. على سبيل المثال، يشهد بلدنا حالياً ثورة في فن الطهي أظهرت أن التنوع يسهم في الإدماج الاجتماعي والتنمية المستدامة. ففن الطبخ البيروفي يمثل مجالاً يمكن لجميع البيروفيين - من الفلاح إلى الطباخ إلى صياد السمك والتاجر - أن يشاركوا فيه. وهو يقوم على حوار ممتد عبر آلاف السنوات بين الثقافات الأصلية والأفريقية والأوروبية والعربية والآسيوية الممتلئة حالياً في مطبخنا. لذلك السبب، طلبنا من منظمة اليونسكو الاعتراف بالمطبخ البيروفي ضمن القائمة النموذجية للتراث الثقافي غير المادي للبشرية.

لقد حدث تقدم كبير في التكنولوجيا والعلوم خلال السنوات الخمسين الماضية. لكن بموازاة ذلك، توجد حالياً زيادة في الإقصاء على النطاق العالمي. ولا يظهر هذا ليس فحسب في عدم الوصول إلى التكنولوجيا، بل أيضاً في هجرات الناس بأعداد كبيرة بحثاً عن فرص أفضل في الخارج. هؤلاء الناس، الذين يشار إليهم بالمهاجرين غير الشرعيين، إنما يمثلون في الواقع جسراً للاندماج. ومع ذلك، في كثير من الحالات، تؤدي الاحتياجات التي دفعتهم إلى الانتقال إلى الخارج إلى تعرضهم لانتهاك حقوقهم كبشر. وأغتنب هذه الفرصة للدعوة إلى معاملة أكثر عدلاً وأكثر كرامة للناس الذين يساهمون من خلال عملهم في اقتصادات بلدانهم الأصلية وبلدان إقامتهم. إن هميشهم سوف يدفعهم إلى الانخراط في الاقتصادات غير الرسمية التي تديرها المافيات والشبكات الإجرامية.

أن يكلم بعضنا بعضاً، وأن نشرك وجهات نظر العديد من الجهات الفاعلة في النظام الدولي. تجدد بيرو دعمها الكامل لاقتراح توسيع مجلس الأمن لجعله أكثر تمثيلاً وتحسين شرعيته.

ومن الأمور الملحة أيضاً إحراز تقدم في إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهدف جعله منتدئاً حقيقياً وأساسياً لتنمية جميع الشعوب في العالم.

إن الأولوية التي نوليها للتكامل الإقليمي لا تعني بأي حال من الأحوال أننا نتبنى عقيدة إقليمية منغلقة. فذلك أمر عفا عليه الزمن في عالمنا المعولم. وبالرغم من أن سياستنا الخارجية تقوم على الأخوة في أمريكا الجنوبية وأمريكا اللاتينية، فإننا لا نتجاهل علاقاتنا السياسية والتجارية والتعاونية مع الأقاليم الأخرى في العالم. بل على العكس، يوفر توجهنا الإقليمي منصةً تقربنا أكثر، بصورة أكثر رسوخاً واستباقاً، مع أقاليم العالم الأخرى.

ستزداد مشاركتنا في المنتديات المتعددة الأطراف على نحو متسق. يتطلب الاستقرار السياسي على المستوى العالمي وجود منظمات حكومية دولية وجماعات إقليمية قوية قادرة على المحافظة على ذلك النظام المتعدد الأقطاب الناشئ في عالمنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية، أود أن أشكر رئيس جمهورية بيرو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد أويانا أوامالا تاسو، رئيس جمهورية بيرو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة

خطاب السيدة داليا غريبواوسكايتي، رئيسة جمهورية ليتوانيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية

الآن إلى خطاب من رئيسة جمهورية ليتوانيا.

والاستثمارات. بالطبع، تعزي الحالة أيضاً إلى الطموحات العسكرية التي حوّلت كميات كبيرة من الأموال التي كان من الممكن استخدامها لمنع وقوع هذه الأزمات.

وتتعلم دول أمريكا اللاتينية كيف تتغلب على ضعفنا الزمن في مواجهة هذه الأزمات. لقد قررنا أن نعمل معاً، وأن ننسق سياساتنا لتحسين الأسس الاقتصادية التي تقوم عليها بلداننا ورصد نظمنا المالية. لقد قمنا بإنشاء مجلس أمريكا الجنوبية للاقتصاد والمال، ما يعكس قدرتنا على تشجيع الحوار والوصول إلى توافق في الآراء من أجل مصلحة الجميع.

لن تكون أمريكا اللاتينية بمنأى عن المشاكل التي تؤثر على الشمال. ونحن نعد العدة لذلك. لا يكفي أن يرتبط أحدنا بالآخر؛ إنما يجب أن نتحد. ربما يكون القرن الحادي والعشرون حقاً لحظة بروز هذا الجزء من القارة وسوقها الكبيرة التي تضم ٧٠٠ مليون نسمة. إن التزامنا بالتكامل والسلام والتقدم على الصعيد الإقليمي ليس مجرد كلام. بالنسبة للحكومة البيروفية، يشكل التكامل مع البلدان المجاورة لنا أداة لها الأولوية لتعزيز الأمن والتنمية للجميع في أمريكا الجنوبية وأمريكا اللاتينية. يتماشى ذلك مع تأكيد أن طريق السلام والمصالحة يتطلب إنهاء الحصار المفروض على كوبا.

وكما قال فيكتور أندريس بيلاونده لدى توليه رئاسة الجمعية العامة في عام ١٩٥٩:

”على مدى القرون الخوالي، كانت الغلبة للمستبدين في الاستحواذ على السلطة. أما اليوم، فإن البشرية لا تتوق فحسب إلى العيش في عالم تحكمه العدالة، بل يتعين عليها ذلك“ (A/PV.795، الفقرة ٣٣).

إن ترابط مجتمعاتنا حقيقة ماثلة. ليس من الضروري خلق انقسامات إضافية. وعند اتخاذ القرارات، يجب علينا أن نتعلم

إشراك المرأة في التصدي للمشاكل والشواغل العامة لا يزال ضعيفاً. لذلك، ترحب ليتوانيا ترحيباً شديداً بالقرار ٢٨٣/٦٥ بشأن تعزيز دور الوساطة في التسوية السلمية للمنازعات، ومنع الصراعات وحلها، الذي اقترحتة فنلندا وتركيا وأقرته الجمعية العامة. أنا مسرورة بأن ذلك القرار يدافع عن تحسين دور المرأة في الوساطة من أجل السلام. من الضروري إشراك المرأة في تسوية الصراعات، وفي محادثات السلام والقرارات بشأن إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع.

ينطبق الأمر نفسه على حماية النساء في حالات الصراع، على النحو الذي يعرفه قرار مجلس الأمن التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات ذات الصلة. وأود أن أعلن أن ليتوانيا قد وضعت خطة عملها الوطنية الأولى لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

نحن نعيش في عهد يشهد تغييرات مستمرة. والمحافظة على قدرتنا على معالجة الأزمات التقليدية وتحسين تلك القدرة يجب استكمالها بقدرة الأمم المتحدة على التصدي للتهديدات والتحديات الجديدة مثل أمن الطاقة، والجريمة الإلكترونية، والسلامة الغذائية، وتغير المناخ، على سبيل المثال لا الحصر. وأقدر بشكل خاص أهمية التزام الأمين العام القوي بالأمان النووي ودعوته لإقامة صلة أقوى بين الأمان النووي والأمن النووي، وأشدد على ذلك.

وعلى ضوء احتياجات العالم من الطاقة في الوقت الحالي، يمكن للطاقة النووية أن تشكل عنصراً أساسياً للتنمية المستدامة على الصعيد العالمي، شريطة أن تستخدم بما يحتمه استخدامها من المسؤولية. وأود أن ألفت انتباه الجمعية بشكل خاص إلى كلمة "مسؤولية". تشرنوبل وفوكوشيما مثالان مأسويان، لكنهما يعلماننا دروساً مهمة للغاية. لا يكفي الاعتماد على التوصيات والاقتراحات والتشجيع على التعاون حين يتعلق الأمر بمسائل الأمان النووي. وأعتقد

اصطحبت السيدة داليا غريباوسكايتي، رئيسة جمهورية ليتوانيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة داليا غريباوسكايتي، رئيسة جمهورية ليتوانيا، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة غريباوسكايتي (تكلمت بالإنكليزية): قبل عشرين عاماً، انضمت ليتوانيا إلى المجتمع الدولي للدول ذات السيادة وأصبحت عضواً في الأمم المتحدة. إن تجربة الانتقال السلمي الفريدة وبناء الدولة والإصلاحات خلال العشرين عاماً الماضية جعلت ليتوانيا أكثر قوة وعزماً. ويعلمنا التاريخ أن الوسيط الأمين على المستوى الوطني والثنائي والمتعدد الأطراف يمثل عاملاً أساسياً لحل أي مشكلة تقريباً.

في السنوات الأخيرة، استثمرنا في بناء قدراتنا لنؤدي دور ذلك الوسيط. لقد اختتمت ليتوانيا للتو رئاستها لمجتمع الديمقراطيات. واليوم، نعتز برئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأنا على ثقة أيضاً في أن التزام ليتوانيا بفعالية تعددية الأطراف وتعزيز الحوار والتعاون على المستوى الدولي يجعلها منها مرشحاً أهلاً للعضوية غير الدائمة بمجلس الأمن. نحن مستعدون وعاقدون العزم على الترشح لشغل مقعد غير دائم بمجلس الأمن للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

في غضون ذلك، مع تطلعنا لتولي ليتوانيا رئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين العام المقبل، أود أن أطمئن الأعضاء على أننا سنبذل قصارى جهدنا في الإسهام بفعالية وحكمة في عمل الأمم المتحدة ومبادئها في جميع أجهزتها.

قبل أشهر قليلة، اجتمعت قيادات نسائية من جميع أنحاء العالم في فيلنيوس لمشاركة خبراتهم في تحسين الديمقراطية حول العالم. لقد أكد هذا الحدث، الذي نظمته ليتوانيا بصفتها رئيسة لمجتمع الديمقراطيات، اعتقادي القائل إن

أن تخصص للبحث والتطوير، وحماية البيئة وتقديم الدعم للفئات الأكثر ضعفاً، فيما بعد. وأدعو الجميع لاغتنام هذه الفرصة لمصلحة سلامتنا، وأمننا، ورخائنا المشترك، وهو ما نتمناه جميعاً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية ليتوانيا على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة داليا غريباوسكايتي، رئيسة جمهورية ليتوانيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة

خطاب السيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زيمبابوي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يدي به رئيس جمهورية زيمبابوي.

اصطحب السيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زيمبابوي، إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زيمبابوي، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس موغابي (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ السيد النصر على انتخابه رئيساً للدورة السادسة والستين للجمعية العامة. ووفد بلدي واثق من أنه، في ظل قيادته القديرة، سوف تتمكن الجمعية العامة من أن تعالج بنجاح القضايا الملحة في جدول أعمال الدورة الحالية. وأود أيضاً أن أشيد بسلفه، السيد جوزيف ديس، لأنه قاد بنجاح أعمال هذه الجمعية أثناء الدورة السادسة والخمسين.

وأود أيضاً أن أهنئ الأمين العام، السيد بان كي - مون، على إعادة انتخابه لولاية ثانية. وما زلنا نأمل في أن يكافح الأمين العام من أجل قيادة الأمم المتحدة بنهج يتسم بتعدد

أن مسؤوليتنا وضع التزامات قانونية دولية صارمة. يجب ألا نسمح بأي تساهل في مجال الأمان والأمن.

في هذا الصدد، ثمة حاجة ماسة اليوم إلى جهود الأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والاتحاد الأوروبي، والمنظمات الأخرى الرامية لكفالة الأمان النووي في جميع أنحاء العالم. تشدد ليتوانيا على الدور الأساسي الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا المجال. ونرحب بخطة العمل الطموحة بشأن الأمان النووي التي أقرها المؤتمر العام للوكالة في فيينا اليوم.

تعتقد ليتوانيا أن التقيد الصارم بمعايير أمان نووي موحدة يجب أن يكون ملزماً. كما ينبغي أن تكون بعثات الوكالة المتخصصة المتعلقة بمراحل الدورة النووية كافة، بما في ذلك التقييم في الموقع وبعثات المتابعة، جزءاً لا يتجزأ من تطوير أي محطة من محطات الطاقة النووية. ينبغي أن تخضع لاختبارات التحمل جميع محطات الطاقة النووية، ومواقعها، والتكنولوجيا النووية وحتى قدرة العاملين على كفالة القيام بالصيانة لأغراض الأمان. وأخيراً وليس آخراً، يجب أن تكون المعلومات المتعلقة بالمشاريع النووية القائمة والمزمعة شفافة تماماً ومتاحة للجمهور.

ونعتقد أن مؤتمر قمة الأمان النووي في جمهورية كوريا العام المقبل سيوفر منتدى ممتازاً لمناقشة مسائل الأمان والأمن النوويين في العالم كله. وإذا نتطلع إلى انعقاد ذلك المؤتمر، فإن ليتوانيا مستعدة للإسهام في التدابير العملية المنصوص عليها في خطة عمل مؤتمر قمة الأمان النووي لعام ٢٠١٠.

إن منع نشوب أي نوع من الأزمات - سواء كانت صراعاً عسكرياً، أم حادثاً نووياً، أم هجوماً إرهابياً، - يمثل تحدياً لنا جميعاً. ولكنه يشكل فرصة أيضاً: فرصة لتعزيز قيادة الأمم المتحدة، وفرصة لتكثيف عملنا المشترك، وفرصة لتعزيز الحوار والوساطة، بل وفرصة كذلك لتوفير الموارد التي يمكن

نحو تطبيق أحكام الفصل السابع من الميثاق، مع التفسير الخاطئ إجمالاً، والمعتمد لنطاق التفويض الممنوح لحلف شمال الأطلسي، في الأصل، لحماية المدنيين.

وينبغي عدم السماح بتسلسل الكراهية والمنازعات الثنائية، أو أي نوايا خفية أخرى، إلى النظر في المسائل المتصلة بتهديدات السلم والأمن الدوليين، أو حتى إلى مبدأ المسؤولية عن الحماية.

ولا نزال بحاجة إلى أن نفتتح بأن تدخل الدول القوية في شؤون ليبيا، لم يعرقل انطلاق عملية السلام والديمقراطية والازدهار في ذلك البلد الأفريقي الشقيق. ولم يكن اتحادنا الأفريقي يسعى إلى فرض قيادة على الشعب الليبي الشقيق، على نحو ما سعت إلى ذلك دول حلف شمال الأطلسي، بطريقة غير مشروعة، بل فعلت ذلك في واقع الأمر. وعلى أقل تقدير، كان الاتحاد الأفريقي سيأمل في الانضمام إلى أولئك الأعضاء المبدئين في هذه الهيئة، الذين فضلوا وقف إطلاق نار فوري، وإجراء حوار سلمي في ليبيا. وكان الاتحاد الأفريقي ولا يزال يبقي هذه الأزمة قيد نظره التام، ولن يدخر جهداً في العمل لاستكمال دور الأمم المتحدة بشكل كامل، حتى يصبح ممكناً عودة السلام إلى ليبيا وشعبها المعذب. ونأمل التوفيق العاجل لهذه العملية.

وينبغي ألا يتم تحريف مبدأ المسؤولية عن الحماية الذي أنشئ للتو، لتوفير غطاء لإساءة استخدامه مع سبق الإصرار في انتهاك المبدأ الدولي المقدس، الوارد في الميثاق، فيما يتصل بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، لأن تدخلنا من هذا النوع يرقى إلى مستوى العدوان، ويزعزع استقرار دولة ذات سيادة. وعلاوة على ذلك، فإن تطبيق ذلك المبدأ بطريقة انتقائية وتعسفية، لا يؤدي إلا إلى تقويض قبوله العام. في الواقع، فإن الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، يتحملون جميعاً مسؤولية جسيمة، أكثر من

الأطراف، والانفتاح والشفافية والشمول. ومن شأن هذا النهج، في رأبي، أن يحدد ويحيي آمال وتطلعات البلدان النامية في فعالية هذه الهيئة العالمية. وتضع زيمبابوي آمالها في أمم متحدة تقر المساواة بين الدول ذات السيادة، على النحو المنصوص عليه في الميثاق التأسيسي.

وأود أن أعرب عن تهنئتي القلبية لجمهورية جنوب السودان لنيل استقلالها، وانضمامها لاحقاً، بوصفها العضو ١٩٣ في أسرة الأمم المتحدة. وإذ نهنئ جميعاً هذه الأمة الجديدة، تدعو زيمبابوي المجتمع الدولي إلى تقديم كل الدعم اللازم لحكومة وشعب هذه الدولة، في تصديهما لتحديات التنمية العديدة التي تنتظرهما. وزيمبابوي على استعداد لتقديم مساهمتها المتواضعة من أجل تحقيق تلك الغاية.

ومن رأينا أن موضوع "دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية" ملائم للغاية. ولكن كيف لنا، نحن أعضاء الأمم المتحدة، أن نرتقي إلى هذا المستوى، عبر أنشطتنا هنا داخل الأمم المتحدة وخارجها، هناك في العالم الحقيقي؟ إن من وجهة نظري المبدئية، أنه ينبغي علينا أن نشعر بالفخر والمسؤولية معاً في تفعيل المبادئ التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة. ويتعين علينا ألا نتحمل وزر التلاعب بالميثاق لخدمة أهداف محددة، أو تطلعات قطاعية. وبالنسبة لنا، فإن الميثاق هو مجموعة من الوصايا التي ينبغي الامتثال لها بصرامة، من قبل كل عضو، إن أردنا صون السلام الدولي والإقليمي.

ولا يمكننا أن نقول بصدق إن هذا هو الموقف اليوم، فيما يتعلق بأفعال دول حلف شمال الأطلسي ضد ليبيا. فمهما كانت الاضطرابات السياسية التي حدثت في بنغازي بداية، فإنه لم تعط عملية الوساطة والمفاوضات السلمية فرصة كاملة للقيام بدورها. بل تم استبعادها عمداً وبشكل صارخ من التأثير الإيجابي على التطورات. وكان هناك تعجل

الإنسان والديمقراطية، وهي لم تحدث أبداً. وقد أدان شعبي هذه الجزاءات غير المشروعة، وأثبتت التوقيعات التي جمعها في الآونة الأخيرة، مليونان من المحتجين، عداهم لها. ونشكر الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي، لدعمهما لنا، ومطالبتهما بالإزالة الفورية لهذه الجزاءات غير القانونية.

ونحن في أفريقيا نشعر بالقلق أيضاً، بشأن أنشطة المحكمة الجنائية الدولية، التي يبدو أنها لم توجد إلا لمحاكمة الخناة المزعومين من العالم النامي، وغالبيتهم من الأفارقة. فهي تغض الطرف بشكل روتيني، عن قادة الدول الغربية القوية، الذين ارتكبوا جرائم دولية، مثل بوش وبلير. لقد تأكلت مصداقية المحكمة الجنائية الدولية في القارة الأفريقية، بسبب ممارستها لنهج العدالة الانتقائية.

ويواصل بلدي العمل مع الآخرين من أجل تنشيط الجمعية العامة وتفعيل دورها. غير أن طموحاتنا تمتد إلى الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن أيضاً. فقد ظلت دعوة أفريقيا إلى تخصيص مقعدين دائمين على الأقل، لأعضائها في مجلس الأمن، تراوح مكانها على مدى العقود. ولا يمكن لأفريقيا أن تظل المنطقة الوحيدة في العالم، التي لا تتمتع بعضوية دائمة في مجلس الأمن.

وتزيد الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية، والأزمة المالية المصاحبة لها، محنة الأشخاص الأكثر ضعفاً، وهي البلدان النامية. وينبغي إصلاح الهياكل الدولية الاقتصادية والمالية الحالية، وجعلها أكثر قدرة على الاستجابة في التوقيت الحقيقي لاحتياجات جميع شعوبنا. وتتحدى الحالة الراهنة قدرة عالمنا النامي على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ونحن نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لإعلان وبرنامج عمل ديربان لمكافحة العنصرية وكره الأجانب وغيرها من العزل الاجتماعية ذات الصلة، دعونا نلزم أنفسنا جميعاً بمكافحة وهزيمة هذه الشرور.

الدول الأخرى، في هذا الصدد، لضمان أن يتم استخدام امتيازهم التاريخي بدرجة أكبر، من أجل حماية ميثاق الأمم المتحدة، وليس انتهاكه كما هو حاصل حالياً في ليبيا، عبر عمليات قصف حلف شمال الأطلسي، المخالفة للشرعية بشكل صارخ، والتي تتسم بالوحشية والقتل والقسوة. فهناك نرى الأماكن التي يقصفها حلف الناتو، وهو يبحث عن أبناء القذافي، ويلاحقهم ويطاردتهم. فهل حلت أوزار وخطايا الأب المزعومة على الأبناء؟ وهل فقد الأطفال حقهم في الحياة؟ فهم لم يعودوا بشراً، بل تتم عملية ملاحقتهم كل يوم. أم أن ذلك لأن أي واحد منهم، لم يعد يعادل ثمن برميل واحد من النفط؟

وبعد تنفيذ أكثر من ٢٠ ٠٠٠ طلعة جوية من عمليات قصف الناتو، التي استهدفت المدن الليبية، بما في ذلك طرابلس، هناك الآن تدافع مشين ولا يصدق، من جانب بعض دول الحلف على النفط الليبي، الأمر الذي يدل على أن الدافع الحقيقي للعدوان ضد ليبيا، هو السيطرة على مواردها المتوفرة من الوقود وتملكها. فيا له من عار.

فبالأمس كان العراق، وكان بوش وبلير، هما الكاذبان والمعتديان، اللذان لفقوا ادعاءات لا أساس لها عن حيازة العراق على أسلحة الدمار الشامل. وفي هذه المرة، فإن دول الناتو هي التي تكذب وتعتدي، لأنهما لفقت ادعاءات لا أساس لها على نحو مماثل، تزعم أن القذافي يقوم بتدمير حياة المدنيين.

وعندما سعينا في زبابوي إلى معالجة علل الاستعمار والعنصرية، عبر الحصول على مواردنا الطبيعية بشكل كامل، التي تتمثل في الأرض والمعادن بشكل رئيسي، فقد تعرضنا ولا نزال نتعرض إلى الخط من شأننا، وإلى جزاءات اقتصادية وخيمة لم يسبق لها مثيل. والأسباب، هي مجرد أكاذيب أخرى، تتعلق بانتهاكات مزعومة لسيادة القانون، وحقوق

وبالتالي، فهي ترغب في مواصلة أداء دورها في خلق بيئة سلمية في العالم. وللأمم المتحدة أن تعول على الدعم الذي لا مثيل له الذي تقدمه لها زمبابوي، حتى وإن كان متواضعاً على طريقتنا.

وأود أن أتمنى للدورة السادسة والستين للجمعية العامة كل النجاح.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية زمبابوي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة

كلمة السيد ديزيريه دي لانو بوتريس، رئيس جمهورية سورينام

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يدلي به رئيس جمهورية سورينام.

اصطحب السيد ديزيريه دي لانو بوتريس، رئيس جمهورية سورينام إلى داخل قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ديزيريه دي لانو بوتريس، رئيس جمهورية سورينام، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس بوتريس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك المتكلمين السابقين في تهنئة السفير ناصر عبد العزيز النصر، على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. ونرحب بالجهود التي يبذلها من أجل تحقيق أهداف الأمم المتحدة، والعمل بوصفه جسراً بين العالم المتقدم والعالم النامي. وتتعهد بتقديم دعمنا الكامل له، والتعاون معه في إدارته لأعمال هذه الدورة.

ويؤيد بلدي تأييداً كاملاً، حق الشعب الفلسطيني الباسل في إقامة دولته ونيل عضوية المنظمة. وينبغي على الأمم المتحدة توحي المصادقية في الترحيب بجميع أولئك الذين يتمتعون بحق مشروع في نيل سيادتهم واستقلالهم، والتحرر من الاحتلال والاستعمار. ولنقبل جميعاً أن تكون فلسطين دولة شرعية وعضواً في هذه الهيئة. وبالمثل، ينبغي علينا عدم نسيان الحالة الأليمة لشعب الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية. وندعو إلى إحراز تقدم فوري في الجهود الرامية لإيجاد حل لهذه الملحة الطويلة الأجل.

ويمثل مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي سيعقد في وقت لاحق من هذا العام، مناسبة محورية، ينبغي علينا الخروج منها بتدابير متفق عليها لمعالجة مسائل تغير المناخ، وكيفية التخفيف من الأخطار التي تهدد وجود الدول الجزرية الصغيرة على وجه الخصوص، والمناطق الساحلية في العديد من الدول المكتظة بالسكان. وسوف تشارك زمبابوي بشكل كامل في تلك المفاوضات.

وأود أن أؤكد مجدداً، إيمان بلدي الكامل بالتطلعات المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي علينا أن نقاوم جميعاً أي سوء استخدام قد تتعرض له هذه المبادئ، عبر سلوك غير مرغوب فيه من قبل أقلية محدودة. ويحتفل بلدي بهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وهي تعالج أوضاع ما يزيد على نصف البشرية في جميع بلداننا.

ويتعين ألا يتم تقويض الاتحاد الأفريقي، بل ينبغي أن يسمح له باستكمال الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل السلام والأمن في القارة. وزمبابوي عضو سلمي في الاتحاد الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا، وحركة عدم الانحياز، وغيرها العديد من المنظمات الدولية الاقتصادية والتجارية.

وبينما يصبح العالم أكثر تداخلاً، فإن أثر تغير المناخ في بلد واحد، أو منطقة ما، يؤثر على رخاء وأمن الآخرين أيضاً. وبصفتنا مواطنين مسؤولين عن هذا الكوكب الثمين، فإنه ينبغي علينا أن نتحد وراء الهدف الجماعي، لأجل الحفاظ على عالمنا لمصلحة الأجيال الحالية والمستقبلية. ويشير فهمنا لتغير المناخ، إلى أن كوكبنا سيمر بتغيرات كبيرة على مدى السنوات الـ ٥٠ المقبلة، الأمر الذي يؤثر على جميع مجالات المجتمع.

وبالنسبة لسورينام، ذات الساحل المنخفض، فإن ذلك يعني التعرّض لارتفاع مستوى سطح البحر، وتزايد خطر غمر التربة الخصبة، وخزانات مياهنا العذبة. ونظراً إلى أن ٨٠ في المائة من السكان في سورينام، يعيشون في المنطقة الساحلية، فإن قدرتنا على إنتاج الغذاء وضمان الأمن الغذائي، ستكون في خطر شديد. وبالنسبة لبلدان مثل بلدنا، فإن من الأهمية بمكان، أن يفى المجتمع الدولي بالتزاماته، ويعمل على تنفيذ اتفاقات كانكون على وجه السرعة، فضلاً عن الوفاء بتعهداته إلى الصندوق الخاص بتغير المناخ، وصندوق التكيف.

ولا يسعنا الفشل، في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، المقبل الذي سيعقد في ديربان، في التوصل إلى اتفاقات وأهداف ملموسة تتعلق بالحد من الانبعاثات، من شأنها أن تؤدي إلى وقف ارتفاع درجات الحرارة على كوكب الأرض، أو خفضها إلى حد كبير. ونحن مدنيون بذلك لحاضرنا، ومدنيون به أيضاً لأجيالنا المقبلة. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى التوصل إلى اتفاق.

وقد وصلت سورينام الآن إلى مفترق طرق، فيما يتعلق بجهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. فقد عقدنا العزم على تعزيز بيئة ملائمة للاستثمار، مع إتباع سياسات مالية ونقدية حكيمة، تهدف إلى تأمين استقرار

وأود أيضاً أن أشكر السيد جوزيف ديس، على قيادته لنا بالكثير من الكفاءة، عبر إجراءات الدورة الماضية، ونتمنى له التوفيق في مساعيه المستقبلية. كما نواصل دعمنا وتعاوننا مع الأمين العام بان كي - مون، الذي تم انتخابه مرة أخرى، على رأس منظمنا.

ونرحب بانضمام أحدث عضو بيننا، جمهورية جنوب السودان، إلى الأسرة الدولية.

لقد تأسست الأمم المتحدة على اعتقاد أساسي، مفاده أن من شأن العمل الجماعي أن يخدم أمننا الجماعي. وهذا المبدأ الثابت، هو أكثر أهمية في معالجة العديد من التحديات التي تهدد السلم العالمي اليوم. وقد أشار السفير الناصر في خطاب التنصيب الذي أدلى به، بصفته رئيساً للدورة، إلى التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية الهائلة التي تواجه العالم (انظر A/65/PV.103).

وأنا أتفق معه تماماً. فالأوبئة مثل الملاريا ونقص المناعة البشرية/الإيدز، والأمراض غير المعدية، والتهديدات المتعلقة بالإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل، والاتجار بالبشر، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستخدامها، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، والمخاطر التي يشكلها تغير المناخ، واستمرار ضعف نساءنا وشبابنا، كلها تدعونا إلى تعميق تعاوننا وتعزيز مؤسساتنا الدولية.

وعلى الرغم من أن بعض المواطنين في البلدان النامية يتمتعون بمستويات معيشية جيدة، فإن تحقيق التنمية المستدامة في كثير من تلك البلدان، لا يزال بعيد المنال. ويمثل تحقيق العدالة الاجتماعية للجميع، التحدي الإنساني الرئيسي لعصرنا. ومن أجل المضي بعالمنا على طريق التعاطف والتضامن والمسؤولية المشتركة، فإن ذلك الهدف يستحق أن نوليهِ أقصى اهتمامنا.

ولأنه من المعلوم أن التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها إلا في بيئة آمنة، من المهم للغاية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. والصراعات المسلحة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول والإرهاب والجريمة عبر الوطنية، بما في ذلك الجرائم المتصلة بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستخدامها، لا تؤدي إلا إلى عرقلة جهودنا للتصدي للتحديات التي تواجهنا اليوم.

وفي دورة الجمعية العامة السادسة والستين، نحن مُطالبون مرة أخرى بالتدبر في روح ميثاقنا في ما يتصل بضمان السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي. وموضوع هذه الدورة، "دور الوساطة في تسوية النزاعات بالوسائل السلمية"، مناسب تماماً لأن الوساطة يمكن، بل ينبغي أن تصبح واحدة من أكثر الأدوات فعالية في حل الصراعات الدولية. وأسفر عدم الاعتراف بمبادئ تكافؤ الفرص والعدالة في العلاقات الدولية وعدم تطبيقها عن حالات غير مقبولة. وأدت هذه الحالات إلى الفقر المدقع والمزيد من التهميش وإلى أشكال وحشية على نحو متزايد من الإحرام وتدمير البيئة.

في الوقت نفسه، نشهد بصورة متزايدة أعمال حرب وتدخل في أجزاء كثيرة من العالم. وفي بعض الأحيان تسبق هذه الصراعات المسلحة ولاية صادرة عن مجلس أمننا عينه، دون اكتراث للآثار المترتبة على ذلك من دمار وخسائر في الأرواح ومعاناة بشرية. وسورينام تود أن تلفت الانتباه بصورة عاجلة إلى أحكام المادة ٣٣ في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، والتي نرى أنها لا تُطبق دوماً. وقد أدى عدم تطبيقها إلى استمرار العنف في القارة الأفريقية بلا داع.

وأعرب أيضاً عن القلق إزاء الحالة في الصومال، حيث أودت الجماعة الشديدة بحياة عشرات الآلاف ولا تزال تشكل تهديداً لآلاف غيرهم. ويجب أن نسأل أنفسنا،

الاقتصاد الكلي في الأجلين المتوسط والطويل. وأود أن أوضح الخطوط العريضة للأهداف الرئيسية لاستراتيجيتنا الإنمائية. فنحن نعتزم الحفاظ على نمو اقتصادي حقيقي، وزيادة نصيب الفرد من الدخل، بينما نشجع في الوقت ذاته، توزيعاً للدخل بطريقة أكثر إنصافاً. وسوف نعمل على المزيد من تطوير قطاع التعدين، بوصفه المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والمتوسط. ونحن نخطط للابتعاد عن الاقتصاد القائم على السلع الأساسية والتركيز على تنويع اقتصادنا وزيادة الاستثمار في القطاعات الأخرى، مثل الصناعات الزراعية والسياحة والخدمات والنقل والبنية التحتية والإسكان. وسنستثمر في رأسمالنا البشري، وهو أهم مواردنا. وفي هذا السياق، ستعزز سورينام قدراتها الوطنية لزيادة الانتفاع بمواردنا الطبيعية الوفيرة لمصلحة شعبنا.

ونحن ندرك جيداً أننا لا نستطيع أن نمضي قدماً في عزلة. وندرك الأهمية الاستراتيجية للتعاون الدولي لاستكمال سياسات التنمية الوطنية. وفي تلك العملية، نلتزم التزاماً قوياً بأهداف منظمات إقليمية مثل الجماعة الكاريبية واتحاد أمم أمريكا الجنوبية.

على الرغم من الأزمة المالية الدولية الحالية، وهي ليست من صنع أيدينا، فإن الآفاق الاقتصادية الحالية لسورينام لا تزال مواتية. غير أن سوء إدارة الأزمة العالمية ستكون له عواقب سلبية على اقتصادنا. ونحن سعداء باقتراح اتحاد أمم أمريكا الجنوبية القيام بإعادة هيكلة كاملة للنظام المالي الدولي بمشاركة جميع الدول في عملية صنع القرار. لقد حان الوقت لوضع حد لممارسة صنع القرار بمعرفة قلة قليلة وحدها، وهو الأمر الذي كانت له عواقب وخيمة بالنسبة لغالبية شعوب العالم. وبالنسبة لبلدان مثل سورينام، ذات اقتصادات مفتوحة صغيرة، لا يزال من المهم بشكل حيوي مواصلة السير على طريق سياسات الاقتصاد الكلي الحسنة والتنويع الاقتصادي.

وختاماً، فإن الأحكام والروح المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة لا تزال صالحة بوصفها أداة لتعزيز السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي.

وبصفتنا أعضاء، فإن علينا التزاماً أخلاقياً بمواصلة التقيد بأحكام ميثاقنا، مع مراعاة متطلبات الأزمنة المتغيرة في عالم متغير.

غير أنه يجب علينا ضمان أن تسود الوحدة والعدالة بين جميع الدول.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية سورينام على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ديزيري دي لانو بوتيرسي، رئيس جمهورية سورينام، إلى خارج قاعة الجمعية العامة

خطاب السيد علي بونغو أونديمبا، رئيس جمهورية غابون

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غابون.

اصطحب السيد علي بونغو أونديمبا، رئيس جمهورية غابون، إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد علي بونغو أونديمبا، رئيس جمهورية غابون، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بونغو أونديمبا (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن التهاني الحارة للرئيس على انتخابه. وستكون صفاته الإنسانية، جنباً إلى جنب مع خبرته، ذات قيمة بالغة خلال هذه الدورة السادسة والستين للجمعية العامة. وأود أن أعرب لسلفه، معالي السيد جوزيف ديس، عن امتناننا لرئاسته الماهرة للغاية. كما أعتنم هذه

ألم يكن من الأجدد. مهندسي أعمال الحرب في هذه القارة ذاتها - تحت ذريعة حماية حقوق الإنسان - أن يستخدموا هذه الموارد الثمينة في مكافحة المجاعة. وعلاوة على ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يكون منتمدي للحوار والعمل وأن يكون مستجيباً بصورة كاملة في مواجهة التحديات العالمية الحالية والمستقبلية، وينبغي ألا يُسمح له بتجاهل جهود المؤسسات الإقليمية التي تهدف إلى تشجيع التسوية السلمية للمنازعات. وينبغي عدم عرقلة الجهود السلمية أو إهمالها مطلقاً، وذلك بصفة خاصة عندما تندلع أعمال العنف.

وفي ملاحظة خاصة، فإن ركود جهود الإنعاش في هايتي بعد مرور قرابة ١٨ شهراً على وقوع الزلزال المدمر في تلك الدولة الجزيرة يدعو إلى بالغ القلق. وعليه، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى الوفاء بتعهداته ومواصلة دعم الجهود التي يبذلها الشعب الهايتي لإعادة بناء وطنه.

تؤكد سورينام من جديد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بما في ذلك الحق في إقامة دولة فلسطين المستقلة على النحو الذي أقرته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (انظر القرار ٦٥/٢٠٢). وقد استجابت سورينام لحنّة الشعب الفلسطيني واتخذت قراراً بالاعتراف بفلسطين بوصفها دولة ذات سيادة، جديرة بأن تصبح عضواً كامل العضوية في هذه المنظمة العالمية.

ونكرر الإعراب عن قلقنا إزاء استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. فهذه التدابير لا تزال تسبب المعاناة للشعب الكوبي ولا تزال لها آثار سلبية على التنمية العادلة لذلك البلد. كم قرار آخر يتعين اتخاذه قبل تحقيق العدالة لشعب كوبا؟ إن سورينام تدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مرة أخرى إلى أن ترفض بشدة الحصار المفروض من جانب واحد على هذه الدولة.

حزيران/يونيه الماضي، تولت غابون رئاسة تلك الهيئة، وهو دور اضطلعنا به بمسؤولية والتزام.

وبشأن كوت ديفوار، فإن غابون تؤيد الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة والتي تهدف إلى احترام إرادة شعب كوت ديفوار وضمان العودة إلى بيئة سياسية سلمية. ويجب علينا الآن أن ندعم الجهود التي تبذلها الحكومة الجديدة لتحقيق المصالحة الوطنية والإعمار في البلد الشقيق.

وفي ما يتعلق بليبيا، فقد اعترفت غابون بالمجلس الوطني الانتقالي وترحب بعودة ليبيا إلى الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي متمثلا في الأمم المتحدة. وفي مجلس الأمن، جنبا إلى جنب مع العضوين الأفريقيين الآخرين، وافقنا على القرار ١٩٧٣ (٢٠١١). وقد كان لزاما على المجتمع الدولي القيام بذلك لمنع حمامات الدم التي كانت تنذر بالوقوع في بنغازي. وتعين علينا أيضا اختصار أمد صراع كان يشكل خطرا كبيرا على السكان المدنيين. ومن المهم اليوم أن تخرج ليبيا من هذه الأزمة من أجل بدء المصالحة بين جميع الليبيين وتعمير البلد. وقد اشتركنا في مؤتمر أصدقاء ليبيا في باريس، واضعين هذا الهدف في أذهاننا. ونرحب بالدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة. ومن المهم أن نعمل معا مع الاتحاد الأفريقي والأطراف المعنية الأخرى. ونحن مستعدون للإسهام في جهود المجتمع الدولي في ليبيا.

لقد انضم جنوب السودان أيضا إلى المجتمع الدولي. وغابون تهنئ سلطات ذلك البلد الشقيق الوليد ونؤكد لها دعمنا. ونرحب بالتصميم الواضح للسودان وجنوب السودان على إيجاد وسيلة سلمية لتسوية المسائل العالقة بينهما في مرحلة ما بعد الاستفتاء.

وفي الصومال، يجب علينا أن نعمل بحزم بسبب الطابع الخطير والملح للحالة. ويجب ألا ندخر وسعا لتقديم

الفرصة لتهنئة الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، على إعادة انتخابه بالإجماع ولتأكيد ثقة غابون الكاملة فيه.

وأود أن أذكر بأن غابون تسعى جاهدة دائما إلى الإسهام في السلام والتسوية السلمية للتزاعات من خلال الحوار والوساطة. ونؤمن إيمانا راسخا بالصلة بين السلام والأمن، من ناحية، والتنمية والديمقراطية، من ناحية أخرى. ولأن شعب غابون ينعم بالسلام في وطنه وكذلك مع جيرانه والعالم بأسره، فإننا قادرون على بلوغ أهداف إنمائية جديدة.

وهذا الإيمان الراسخ، الذي اقترحته على أبناء بلدي عندما انتُخبت رئيسا للحكومة، هو في صميم رؤية غابون المستقبلية للتنمية. ومنذ بياني الأخير أمام الجمعية العامة قبل عام، تحركت حكومتني لاتخاذ إجراءات. ونحن نشعر بالضالة أمام حجم المهمة والوقت اللازم لضمان إحراز مزيد من التقدم.

ونبني بالفعل الهياكل الأساسية الاستراتيجية، بما في ذلك الاستعدادات لبطولة كأس الأمم الأفريقية التي ستستضيفها غابون في عام ٢٠١٢، جنبا إلى جنب مع غينيا الاستوائية. كما أننا ماضون قدما في مشاريع المعالجة الصناعية، بدءا بالخشب والمنغيز والغاز. وبالإضافة إلى ذلك، نحرز تقدما أيضا في تنفيذ سياسات لدعم قطاع الخدمات. وفي ما يتعلق بالزراعة، فإننا عازمون على تطوير الصناعات الزراعية ودعم الإنتاج الغذائي وصيد الأسماك المستدام، وكلاهما قيم للغاية لأننا الغدائي.

وأخيرا، فإننا نعمل على أساس يومي لتنفيذ التزامنا الثابت بتحقيق التنمية المستدامة في سياق غابون خضراء.

وبخصوص السلام والأمن الدوليين في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم، فإن غابون تؤكد مجددا التزامها بما والإسهام في تحقيقهما وفقا لإمكاناتهما. ومنذ عام ٢٠١٠، ونحن نشغل مقعدا غير دائم في مجلس الأمن. وفي

كما تعلمون، فإن غابون ملتزمة التزاما كاملا، بما في ذلك داخل إطار الأمم المتحدة، بحماية البيئة ومكافحة الاحترار العالمي. ومنذ أن توليت أرفع منصب في بلدي، اتخذت غابون خطوات كبيرة للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وزيادة معدل عزل غاباتنا للكربون. وتلتزم حكومتني بإتباع وسائل حديثة للحفاظ على غاباتنا المدارية والتنوع البيولوجي في حدائقنا الوطنية الـ ١٣، والتي تغطي نسبة تزيد قليلا على ١١ في المائة من مساحة أراضيها. وهكذا دشنت غابون حملة واسعة لمنع نهب مواردها الطبيعية والصيد غير المشروع لأنواعها المحمية. ونسعى جاهدين إلى تطوير صناعة الأخشاب لدينا، مع الحفاظ على الثروة الإيكولوجية لغاباتنا المدارية الهائلة.

وينبغي أن نتذكر أيضا أن قضايا البيئة والأمن الدولي ستواجهنا في المستقبل. وفي مؤتمر الأمم المتحدة المقبل بشأن تغير المناخ في ديربان في جنوب أفريقيا، سيتعين علينا أن نتعامل مع هذه القضايا المعقدة في عملنا وأن نضع في اعتبارنا الصلة القائمة بين البيئة والأمن الدولي.

وأخيرا، فإننا نتابع عن كثب الجهود الجارية لترسيم حدود الجرف القاري. ونظرا لاحتمال وجود موارد تحت سطح البحر، ينبغي أن نضمن ألا يتسبب استغلالها مستقبلا في حدوث كوارث طبيعية.

تشعر غابون بالقلق إزاء تأثير الأزمة الاقتصادية على بلدان الجنوب، ولا سيما في ما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتأثير الأزمة المالية الدولية على الاستثمارات العامة في القطاعات الاجتماعية الأساسية، مثل التعليم والصحة وتوفير مياه الشرب والكهرباء، يكبل جهودنا الرامية إلى تعزيز التنمية البشرية.

وعلى الرغم من التقدم الكبير في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، فإن الموعد النهائي وهو عام ٢٠١٥ لا يزال

المعونة الإنسانية لمن هم بحاجة إليها في مدن وقرى الصومال ذاته. وقد لبت غابون نداء المجتمع الدولي وقدمت مساهمة.

إن قضية فلسطين تؤثر علينا جميعا، بما لها من آثار بعيدة المدى للغاية على السلام في الشرق الأوسط وفي جميع أنحاء العالم. ومن الأهمية بمكان التشديد على أننا نتشاطر جميعا الهدف المتمثل في وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل. وبشأن هذه المسألة، أود أن أعرب عن رغبتي، كما فعلت هنا في هذه القاعة في العام الماضي وهو ما أفعله في هذا العام بأمل أكبر، في أن نرى قريبا دولة فلسطينية تعيش في سلام جنبا إلى جنب مع إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها. فالشعبان الإسرائيلي والفلسطيني، وكلاهما صديق لغابون، يتطلعان إلى العيش في سلام وأمن. والمستقبل السلمي لهذين الشعبين أمر ضروري لمستقبل الشرق الأوسط وللسلام في العالم.

تمثل سوريا حالة جديدة تتطلب جهودا من جانبنا جميعا. ونأمل أن تضمن جهود الوساطة التي تبذلها الجامعة التوصل إلى نتيجة سلمية وديمقراطية على وجه الاستعجال.

ستولي غابون اهتماما خاصا للمسائل ذات الأولوية خلال هذه الدورة السادسة والستين للجمعية العامة. وغابون، بطبيعة الحال، تؤيد إصلاح مجلس الأمن وإصلاح منظومة الأمم المتحدة بشكل عام. ويجب علينا تمكين منظمنا من أن تحسن أداءها لمهمتها المتمثلة في تحقيق السلام والتعاون والعدالة في جميع أنحاء العالم.

ينبغي أن يكون لأفريقيا، بطريقة لم تُحدد بعد، مقعد دائم في مجلس الأمن. ويجب أن يكون صوت أفريقيا مسموعا بقدر أكبر على الساحة الدولية. وهذا التوقع من جانب أفريقيا، بل ومن جانب مناطق العالم الأخرى، هو جزء من تطعاتنا لإضفاء طابع ديمقراطي حقيقي على الحوكمة السياسية والاقتصادية العالمية.

والتزامنا بالتسوية السلمية للصراعات هو أيضا جزء من الالتزامات التي تعهدنا بها في إطار عدد من الاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون والتعاون والتضامن الدوليين.

ونحن ندرك جيدا أن الوساطة لها حدودها وأن المجتمع الدولي يجب أن يكون دائما على استعداد، إذا لزم الأمر، للنظر في سبل أخرى لضمان منع نشوب الصراعات وحل الصراعات. وستكون الصراعات أكثر تعقيدا ومتعددة الأبعاد بقدر أكبر في المستقبل. فالأزمات الاقتصادية والأزمات البيئية والتطلعات إلى الديمقراطية والحريات، التي تتخذ أشكالا جديدة، ستؤدي إلى تفاقم التوترات، ويجب علينا متابعة هذه التطورات عن كثب.

وستواصل غابون دعم والإسهام في جهود الوساطة والمسامحة الحميدة التي يبذلها الأمين العام على جبهات عديدة مختلفة في شتى مناطق العالم التي تشهد صراعات. وهذه الجهود ضرورية. ويجب تعزيزها بزيادة الموارد وتنفيذها بطريقة حيادية، مع الاحترام الكامل لسيادة الدول. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن مشاركة النساء هامة في جميع جوانب الوساطة، نظرا لأنهن دائما ما يكن أولى ضحايا الصراعات، جنبا إلى جنب مع الأطفال.

وأخيرا، يجب على الأمم المتحدة تعزيز تعاونها مع جميع الجهات الفاعلة الأخرى التي تضطلع بدور في هذا المجال. وفي أفريقيا، يمثل الاتحاد الأفريقي، الذي يواصل تعزيز قدراته على الوساطة، طرفا فاعلا رئيسيا.

وأود أن أختتم بالإشارة إلى شعار رؤيتي لمجتمعنا التي تهدف إلى جعل غابون بلدا ناشئا: السلام والتنمية والتبادل. وسيكون مناخ السلام والاستقرار الذي تتمتع غابون به الآن قيما للغاية مع دخول بلدنا مرحلة جديدة من التحديث السريع. وغابون ترغب أكثر من أي وقت مضى في التعاون

بمثل تحديا تصعب مواجهته بالنسبة لبلدان كثيرة، بما في ذلك غابون. ولا يمكن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ما لم يتم حشد أموال إضافية قبل عام ٢٠١٥. فالمساعدة الإنمائية في حالة ركود، وأنا أشعر بقلق حقيقي نتيجة لهذه الحالة. ويجب على المجتمع الدولي أن يبذل جهدا للوفاء بالالتزامات التي اتفق عليها في مونتيري والدوحة وغلن إيغلز وباريس وأكرا. ونحن بحاجة إلى شراكة عالمية جديدة للتنمية لضمان تحقيق نمو اقتصادي دائم في بلداننا. وينبغي أن تقترن المعونة بالمزيد من الاستثمارات المباشرة وبتجارة أكثر عدلا وإنصافا. ولتعبئة موارد جديدة، نشجع وندعم الجهود الجارية الرامية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على آليات مبتكرة لتمويل التنمية.

طلب رئيس الجمعية العامة منا مناقشة مسألة الوساطة. وهذه المسألة في صميم علة وجود منظماتنا ذاتها، والتي تتمثل في ضمان السلام والأمن في جميع أنحاء العالم.

ويجب أن تظل الوساطة ومنع نشوب الصراعات وسائلا الرئيسية للعمل الجماعي. ونحن نشعر جميعا بضرورة أن نحقق، في عالم معقد، مزيدا من الديمقراطية في عالم تكون فيه التبادلات الاقتصادية والثقافية أكثر توازنا ويتحسن فيه تنظيم منع نشوب الأزمات، سواء كانت أزمات سياسية أو غيرها، في ظل وجود نظم أفضل للإنذار المبكر والوساطة على وجه الخصوص.

وقد حبذت غابون تاريخيا الوساطة والتسوية السلمية للمنازعات. ودائما ما كان هذا النهج أحد قواعد علاقاتنا مع البلدان المجاورة والشقيقة في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية وكان له دور في إسهامنا في حل الصراعات في أفريقيا. وبلدي لن يجيد أبدا عن هذا المسار، ولا سيما في اللحظة ذاتها التي تسعى فيها أفريقيا إلى تحقيق التكامل السياسي والاقتصادي.

اللحظة أنها تأتي في وقت تستعد فيه جمهورية الكونغو الديمقراطية لإجراء انتخابات عامة، هي الثانية بعد تلك التي جرت عام ٢٠٠٦.

وبالتالي، فمن المناسب فهم المغزى الكامل لهذه الفترة المهمة بالنسبة للكونغو، لأنها تمثل تأكيداً لقطيعة نهائية مع دوامة العنف وعدم الاستقرار التي اتسم بها البلد في العقود الأخيرة. وهي تعتبر مرحلة حاسمة من حيث أنها تلزم أكثر من أي وقت مضى الشعب الكونغولي بثقافة ديمقراطية دائمة.

على الرغم من التحديات المتعددة الأوجه التي تعترض العملية الانتخابية، تبذل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، وشعبنا وحكومته قصارى جهدهم لإجراء انتخابات شفافة وذات مصداقية في مناخ من الهدوء. والانتخابات في نهاية المطاف دليل على العودة إلى السلام الفعلي الذي يتوق إليه الرجال والنساء من أبناء الكونغو. اليوم، يسود السلام والأمن جميع أنحاء الأراضي الوطنية. وجميع مؤسسات الجمهورية قائمة وتعمل كالمعتاد.

بعد أن تمت استعادة السلام والأمن في بلدي، فإن وجود الأمم المتحدة يستحق إعادة النظر فيه. في الواقع، يجب أن يكيف دور بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالضرورة رؤيته وعمله في الميدان. في تلك المرحلة من التوطيد، يتعين على البعثة التحرك على نحو متزايد خارج نطاق الإطار الجامد لعمليات حفظ السلام، من أجل مساعدة البلد في جهوده الرامية إلى تطوير الاقتصاد وتنشيطه.

بالتأكيد، أحرز تقدم هائل في مجالي السلم والأمن. مع ذلك، لا تزال هناك العديد من التحديات الأخرى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية مصممة على مواجهتها. ينبغي أن تجري تعبئة ودعم الجميع على هذا المنوال. أشير بشكل خاص إلى المجالات التالية التي تثير قلقنا: تعزيز قدرات قطاع

مع البلدان الأخرى. ونحن ملتزمون التزاماً عميقاً بالسلام. ومن ثم، فإن شعب غابون مستعد للتبادل والخلق والبناء مع بقية العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غابون على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد علي بونغو أونديمبا، رئيس جمهورية غابون، إلى خارج قاعة الجمعية العامة

خطاب السيد جوزيف كاييلا كابانغي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية.

اصطحب السيد جوزيف كاييلا كابانغي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جوزيف كاييلا كابانغي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كاييلا كابانغي (تكلم بالفرنسية): أود، في البداية، أن أثنى على رئيس الجمعية العامة وأعضاء فريقه بالكامل لانتخابهم لعضوية مكتب الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. ونود أن نعرب لسلفه، السيد جوزيف ديس، عن امتناننا للعمل الممتاز الذي أنجزه، وهو عمل استفادت منه منظماتنا. كما أهنئ السيد بان كي - مون، الأمين العام، على تجديده ولايته.

شكّل لي دائماً أخذ الكلمة من على هذا المنبر لحظة خاصة ومناسبة سعيدة لأذكر بعض المسائل الراهنة ذات الأهمية لبلدي وللعالم. وما يزيد من الطابع الخاص لهذه

ففي ٦٦ سنة، تغير العالم بشكل كبير وتزايد وتيرة التغيير كل يوم.

لا يمكن لمؤسسة كبيرة مثل مؤسستنا أن تبقى جامدة، بينما يتغير محيطها باستمرار. لقد حان الوقت للنظر في تكييف المنظمة مع الواقع الحالي وذلك لتحسين فعاليتها، وقبل كل شيء، لتعزيز الثقة بين الدول الأعضاء. للقيام بذلك، يجب أن تبرز تقدما كبيرا في المجالات الرئيسية للإصلاح الذي طال انتظاره كثيرا، سواء تنشيط الجمعية العامة أو إصلاح مجلس الأمن أو دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يحتاج إلى تعزيز. إن مجلس أمن يهتم بشكل متساو بالتطلعات المشروعة للبلدان النامية، لا سيما في أفريقيا، سيكون بالتأكيد أكثر شرعية.

علاوة على ذلك، فإن مسائل تغير المناخ وحماية البيئة تتطلب نهجا مختلفا يأخذ بعين الاعتبار تطلعات جميع الشعوب. ذلك مجال من الحكمة أن نبرهن فيه على وجود روح من التوافق والتضامن لما فيه وبطبيعة الحال، مصلحة جميع البلدان.

كما يصدق ذلك الأمر على الأهداف الحاسمة المتعلقة بترع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، التي تظل رهينة لسياسة الكيل بمكيالين، مثل الممارسات التمييزية وعدم الامتثال للالتزامات المتعهد بها، ولا سيما من قبل بعض القوى النووية.

يثير النضال ضد الإفلات من العقاب وانتهكات حقوق الإنسان، الذي يخضع لنهج انتقائي وتنفيذ منحاز للقانون الدولي الإنساني، شكوكا مشروعة حول استغلال هذه القضايا النبيلة لأغراض سياسية. يتعين على منظمنا معالجة هذه المسائل.

تؤمن جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن القضية الإسرائيلية الفلسطينية يجب أن تكون مصدر قلق كبير

الأمن، والجيش، والشرطة، والجهاز القضائي، وأنظمة السجون لضمان حقوق وأمن المواطنين وتحقيق الاستقرار في البلد والمنطقة، والعودة المتزايدة والمنظمة للمشردين إلى مواطنهم الأصلية واللاجئين إلى بلدانهم، والعملية الجارية لتسريح الأطفال الجنود التاركين للجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم، والتحكم الفعال في استغلال مواردنا الطبيعية، وبناء علاقات حسن الجوار مع البلدان المجاورة لنا.

في ذلك الصدد، وبعد عدة سنوات من الصراع، وصلت البلدان في المنطقة إلى الاستنتاج بأن الحرب هي أسوأ عدو للإنسان وتنميته. حيث أنها تؤدي إلى تفاقم المشاكل بدلا من حلها. وذلك هو ما يفسر إرادتهم المشتركة وجهودنا في السعي إلى السلام بأي ثمن. هذا هو الواقع اليوم. فجمهورية الكونغو الديمقراطية تعيش في سلام مع جميع جيرانها. وقد حان الوقت لإعادة الإعمار والتنمية.

في ذلك الصدد، أود أن أرحب بانضمام جمهورية جنوب السودان مؤخرا للأمم المتحدة باعتبارها دولة عضوا في منظمنا العالمية، وأن أنقل إلى شعبها تمنياتي القلبية بتحقيق السعادة والسلام والازدهار.

يكمن التحدي الآخر الذي يجب على بلدي أن يواجهه في الحفاظ على النمو الاقتصادي. فعلى الرغم من المناخ الدولي الصعب، تحرز جمهورية الكونغو الديمقراطية اليوم معدل نمو إيجابي أعلى من المتوسط الأفريقي. وسوف تواصل ذلك بفضل الزخم الناجم عن الجهود الرامية إلى تعزيز اقتصادها. ومع ذلك، صحيح أيضا أن هذا النمو لا يزال يعتمد إلى حد كبير على الاقتصاد العالمي.

بعد أن تحدثت عن الحالة في بلدي، أود الآن أن أتناول بعض المسائل الكبرى المثيرة للاهتمام حاليا.

لقد استجابت الأمم المتحدة لعدد لا بأس به من التحديات التي بررت تأسيسها في نهاية الحرب العالمية الثانية.

كلمة فخامة السيد جونسون توربيونغ، رئيس جمهورية بالاو
الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية
الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بالاو

اصطحب السيد جونسون توربيونغ، رئيس
جمهورية بالاو، إلى داخل قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن
الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة
السيد جونسون توربيونغ، رئيس جمهورية بالاو، وأدعوه إلى
مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس توربيونغ (تكلم بالإنكليزية): إن مخاطبة
الجمعية العامة مرة أخرى بالنيابة عن شعب بالاو،
شرف وامتياز.

لآلاف السنين، تمتعت بالاو بهبة طبيعية، أدامت
رزقنا وجمعت بيننا كشعب واحد. لقد عشنا في العزلة
والبعد، عن طريق احترام البيئة وإدارة مواردنا الطبيعية،
لمصلحة كل جيل.

اليوم، مع ذلك، فإننا نجد أنفسنا الضحايا الأبرياء
للضرر العابر للحدود. قوى تتجاوز سيطرة بالاو، وليست
من صنعنا تخرب المحيطات، وتتلغ الأراضي والشعاب،
مما يهدد أسلوب حياتنا، وفي أسوأ السيناريوهات، حتى
وجودنا. على الرغم من أننا نبذل قصارى جهدنا لتتصرف
بمسؤولية، وعلى نحو مستدام، ليس هناك الكثير مما يمكن
لبلدي فعله لوحده لحماية شعبنا. لذلك فنحن نعتمد على
شركائنا، والنظام الدولي وسيادة القانون على الصعيد الدولي
لتوفير العلاج.

أود أن أتحدث أتكلم اليوم عن ثلاثة أنواع حبيثة من
الضرر العابر للحدود. أولاً، أود الإشارة إلى حالة مصايد
الأسماك العالمية. أسماك بالاو هي من بين الأسماك الأكثر قيمة

بالنسبة لمنظمتنا العالمية. ينبغي للأمم المتحدة أن تستمر دون
كلل في جهودها الرامية إلى إيجاد حل عادل يأخذ في الاعتبار
المصالح المشروعة للشعبين، لكل منهما الحق في العيش في
سلام وأمن. لا يمكن للشرق الأوسط استعادة السلام
والاستقرار بدون تسوية عادلة ودائمة لهذه المسألة.

ولن أستمر في ملاحظاتي دون الإشارة إلى التعاون
الذي نود أن نراه أكثر فاعلية بين الاتحاد الأفريقي والأمم
المتحدة في مجال إدارة الصراعات. يستحسن، في رأيي
المتواضع، أن نعزز هذا التعاون بشكل مفيد من أجل تقليل
عدد البقع الساخنة في قارتنا. نقف جميعاً للفوز.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أرشندو (دولة
بوليفيا المتعددة القوميات)

لقد ركزت ملاحظاتي اليوم على الحاجة إلى تعزيز
السلام. هذا الشرط الأساسي المسبق لتحقيق أي تقدم،
ولكن سلاماً يقتصر على معدل وقف طبول الحرب ليس
بسلام. دون إنكار النجاحات، يتعين القول، بأنه وفي في هذا
المجال، ما يزال أمام منظمتنا قدر هائل من العمل ينبغي القيام
به من أجل ضمان اشتراك كل واحد من أبناء شعبنا في تقدم
الإنسانية جمعاء.

أختم بياني بتجديد تمنياتنا لرؤية تعديل لمفهوم وإدارة
الشؤون الدولية من خلال الالتزام الفعال والصادق لمجتمع
الدول بأسره، بما يعود بالنفع على تحديد وتعزيز النظام
المتعدد الأطراف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن
الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية الكونغو
الديمقراطية، على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب فخامة السيد جوزف كاييلا كبنغي،
رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى خارج قاعة
الجمعية العامة

وتفيد منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بأن ٨٥ في المائة من الأرصد السمكية العالمية استُغلت الآن تماماً، أو أُفرط في استغلالها. وهذه أسوأ الأرقام المسجلة. ويجب على المجتمع الدولي أن يجد طريقة لجعل منظمات إدارة مصائد الأسماك الإقليمية أكثر مساءلة، حيث يمكن للعالم أن يرى ما إذا كانت البلدان ترتقي إلى مستوى التزاماتها. وينبغي لمصائد الأسماك العالمية أن تكون عادلة. وإذا جاءت السفن من المياه البعيدة لصيد مواردنا، فيجب أن تحترم قوانيننا وقوانين منطقتنا. وينبغي لها أن تمارس صيد الأسماك ضمن حدودنا المعينة، وتتقاسم المنافع المشتركة معنا بطريقة عادلة ومنصفة.

إن صيد الأسماك ليس حقاً. إنه امتياز. لقد تجاوز اصطيد أسماك التونة الجهود الرامية إلى الحفاظ عليها لفترة طويلة جداً. ولا يمكن لهذا الخلل أن يدوم ويجب عكس مساره. وينبغي أن يتم ذلك بإنشاء منطقة للحفاظ على أسماك التونة، بغية جعل الحفاظ على هذا المورد القيم شديداً الأهمية، وتحقيق أقصى قدر من الفوائد التي تعود على الدول في منطقتنا التي يتم اصطيد أسماك التونة فيها. ونحن الذين نعيش في منطقة المحيط الهادئ نعتبر المحيط مزرعة لنا، ومصدر رزقنا وعيشنا. وفي أكبر مؤتمر على الإطلاق يشهده المحيط الهادئ حول أسماك التونة، ويعقد في بالاو أوائل كانون الأول/ديسمبر، سوف يُنظر في مفهوم إنشاء منطقة للحفاظ على أسماك التونة ويطبّق في منطقتنا من العالم. وينبغي أن نواصل بذل جهودنا لتحقيق أقصى قدر من الفوائد التي تعود على جزرنا من صيد أسماك التونة على نحو مستدام في مياهنا.

ثانياً، نخشى أن كميات يتعذر اكتشافها من الإشعاع النووي قد دخلت أراضينا هذا العام. وهذا بشكل خاص نوع خفي من الضرر العابر للحدود. لقد اشتركت في صياغة دستور بالاو الذي يحظر وجود أي مواد نووية على أراضيها. ونحن فخورون بأننا أول دولة في العالم تعتمد

في العالم، لكنها في خطر. القوارب في المياه البعيدة لا تحترم حدودنا، وقوانيننا وتقاليدنا. هذه القوارب تأتي بأعداد كبيرة لتصطاد أسماك التونة في غرب ووسط المحيط الهادئ، حيث تقع بالاو. في الوقت الحالي، تؤخذ تونة منطقتنا بأبخس الأسعار. هذه القوارب أيضاً تصطاد وتأخذ زعانف أسماك القرش وتبيعها بجزء ضئيل مما ينفقه السياح لرؤية أسماك القرش تلك حية في مياهنا.

مثل تيارات المحيطات، ينبغي لجهود حماية البيئة البحرية التدفق عبر خطوط الحدود. وهي تتطلب تعاوناً دولياً لحماية مواردنا البحرية والبيئة.

وقد اضطلعت بالاو وغيرها من دول المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية تدابير مبتكرة لضمان استمرار بقاء مخزوننا. لقد قيدنا الصيد بالشباك الكيسية، واتفقنا على إغلاق الفجوات في المناطق المحصورة بين ولاياتنا ونفذنا "خطة يوم السفن".

قبل عامين، من هذا المنبر بالذات، أعلنت عن إنشاء أول ملاذ للقرش في العالم. منذ ذلك الوقت، انضمت البلدان والمناطق من مختلف أنحاء العالم إلى بالاو في هذا الجهد. اليوم، أكثر من ٢,٧ مليون كيلومتر مربع من المحيط آمنة لأسماك القرش. بما أن صحة محيطنا تعتمد على أسماك القرش، لذلك، يسعدني اليوم، بأن العديد من ممثلي الدول من مختلف أنحاء العالم انضموا لي في وقت سابق لنعلن التزامنا المشترك بالمحافظة على التنوع البيئي الهائل للمحيط، عن طريق رعاية وحماية ملاذات القرش. لكن هذه، ما هي إلا الخطوة الأولى.

ينبغي أن تكون مصائد الأسماك العالمية مستدامة. كما يتعين أن تتوقف الممارسات الطائشة التي تضر بمصائدنا وتهدد أمننا الغذائي. هذا يعني أنه ينبغي وقف إزالة زعانف سمك القرش. ويتعين أيضاً أن تتوقف شبكات الصيد التي تجر في قاع البحار، والتي تدمر قاعدة الشبكة الغذائية البحرية.

الذي اتخذ بتوافق الآراء، الهيئات ذات الصلة في الأمم المتحدة إلى تكثيف جهودها الآيلة إلى النظر في تغير المناخ والتصدي له، بما في ذلك آثاره الأمنية المحتملة.

ومع وضع هذا في الاعتبار، استدعو بالاو وحزر مارشال الجمعية إلى طلب فتوى عاجلة من محكمة العدل الدولية، عملاً بالمادة ٩٦ من ميثاق الأمم المتحدة، تتعلق بمسؤوليات الدول بموجب القانون الدولي عن كفالة ألا تلحق الأنشطة التي تنبعث منها غازات الاحتباس الحراري والتي تجري على أراضيها أو تحت سيطرتها الضرر بالدول الأخرى.

وينبغي لهذه القضية أن تكون واضحة. فقد سبق وأكدت محكمة العدل الدولية أن القانون الدولي العرفي يلزم الدول بكفالة أن تحترم الأنشطة التي تقام في نطاق ولايتها القضائية أو تحت سيطرتها بيئة الدول الأخرى. وبالمثل، تنص الفقرة ٢ من المادة ١٩٤ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على أن تتخذ الدول جميع التدابير اللازمة لكفالة ألا ينجم عن الأنشطة الخاضعة لولايتها أو سيطرتها انتشار الضرر أو التسبب به عن طريق تلوث الدول الأخرى. ولقد حان الوقت لكي نحدد ماذا تعني سيادة القانون على الصعيد الدولي في سياق تغير المناخ. ومحكمة العدل الدولية مكلفة القيام بذلك تماماً.

وفي افتتاح الجمعية العامة العام الماضي، ذكر معالي الأمين العام بان كي - مون أننا "نحن، في الأمم المتحدة، نجد الطريق السليم في الجماعة، وفي القضية العالمية... والمسؤولية المتبادلة عن مصير تقاسمه" (A/65/PV.11، الصفحة ١). وهذا يعني، أولاً وقبل كل شيء، أن البلدان يجب ألا تسبب أي ضرر، ولا سيما للأشد ضعفاً بيننا. وينبغي أن نجد التوجيه في سيادة القانون على الصعيد الدولي. ويجب أن تحترم الأمم زميلاتها الأمم الأخرى. وسواء كانت المسألة ممارسات صيد الأسماك المدمرة، أو الإشعاع

هذا الخطر. ولكن أسمى القوانين على أراضيها لا يمكنها حمايتها من الإشعاعات المحتمل أن تأتي من خارج حدودنا. ونخشى احتمال ألا تكون أسماكنا يوماً ما مأمونة لتناولها، ومياهنا مأمونة لشربها. لذلك، نطالب العالم بمضاعفة جهوده للقضاء على خطر الإشعاعات النووية.

ثالثاً، في الوقت الذي أتكلم الآن، يعاني الناس من آثار تغير المناخ. فبينما يُقضى على مرجاننا، وتعرض الشواطئ للتآكل ويرتفع مستوى المياه، يشعر الناس بالعجز واليأس. تقليدياً، نطلب التدخل الإلهي. ولكن هذه المشكلة ليس مصدرها من فوق؛ إنها من صنع الإنسان. فهي تشكل تهديداً وجودياً يجسد مسألة الضرر العابر للحدود. واليوم، يؤسفني أن أقول إننا لا نشعر بقرب التوصل إلى حل. وسيصادف العام المقبل الذكرى السنوية العشرين للتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ولكن هل أحرزنا تقدماً؟ ففي حين ارتفعت مستويات البحار، لا تزال الانبعاثات ماضية بلا هوادة. ولا تزال بدون التوصل إلى اتفاق ملزم.

وفي تموز/يوليه الماضي، اجتمعت الدول الجزرية الصغيرة النامية الواقعة في المحيط الهادئ ووضعت اقتراحات متواضعة وقابلة للتحقيق وحصيفة لعرضها على مجلس الأمن بغية التصدي للتهديدات الأمنية الناجمة عن تغير المناخ. ولكن ثمة أولويات للدول الأخرى طغت على أصواتنا. ولا يسعني إلا أن أتفق مع وجهات النظر التي أعربت عنها الولايات المتحدة في المجلس: إن عدم اعتراف بعض الدول بالآثار الأمنية الواضحة المترتبة على تغير المناخ مثير للشفقة.

ومع ذلك، سوف لن نرتدع. فقد أعلن قادة دول المحيط الهادئ أن الأخطار الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية العاجلة التي يسببها تغير المناخ تتطلب اتخاذ إجراءات في كل منتدى دولي. ودعت الجمعية العامة، في قرارها ٦٣/٢٨١

الذين ينتمون إلى المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني للمشاركة في عمليات فرقة العمل والمساهمة بدرجة كبيرة في التقرير الوطني لبالاو.

وبكل المعايير، فإن استجابة بالاو مثلت نجاحاً كبيراً. وقد اعتمد مجلس حقوق الإنسان تقريرنا بالإجماع. وأهم توصية متكررة صدرت عن أعضاء مجلس حقوق الإنسان كان فحواها أنه ينبغي لبالاو أن تنشئ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. وقد أخذت مخلصاً بهذه التوصية، ويسرني أن أعلن أن بالاو سوف تنشئ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، ويسرني أيضاً أن أعلن أنه ابتداءً من هذا الأسبوع ستكون بالاو من الموقعين على جميع الاتفاقيات الدولية الجوهرية المتعلقة بحقوق الإنسان. وآمل من الآخرين أن يمدوا يد المساعدة إلى بالاو بينما نبني مؤسساتنا ونعمل على الوفاء بالتزاماتنا بموجب تلك الاتفاقيات.

ومرة أخرى أسترعي الانتباه العالمي إلى حقيقة أن جيوشاً أجنبية خاضت معارك ضارية في جزر بالاو خلال الحرب العالمية الثانية، مما ترك مواد متفجرة مبعثرة عبر أرضنا ومياهنا. والبعض من هذه المتفجرات التي يبلغ عددها بالآلاف لا تزال حية. أناشد ضمير العالم، وخاصة المسؤولين عن ذلك، مساعدتنا في إزالة هذا الخطر من بلدنا.

أود أن أشكر الأمين العام على حضوره الاجتماع الأخير لمنتدى جزر المحيط الهادي الذي انعقد في وقت سابق من هذا الشهر في مدينة أوكلاند بنيوزيلندا. وكان ذلك الاجتماع بمناسبة الذكرى الأربعين لتأسيس المنتدى، وكانت تلك المرة الأولى التي يحضر فيها الأمين العام للأمم المتحدة اجتماعنا الإقليمي، وكانت أيضاً المرة الأولى التي يزور فيها الأمين العام دولة جزرية صغيرة نامية في منطقة المحيط الهادي. إنها شهادة على أن بلدان منطقتنا، حتى أصغرهما وأضعفها بيننا، لديها شيء مهم تقوله لعالمنا وتسهم فيه.

النووي، أو الانبعاثات المفرطة، يجب أن تعمل الدول معاً وتكف عن التسبب بالضرر العابر للحدود.

وأود أن أتشاطر مع الجمعية عدداً من المبادرات الهامة التي تضطلع بها بالاو للاتصال مع المجتمع الدولي، نصاً وروحاً. تتصل بالاو حالياً بشبكة الإنترنت عن طريق السواتل. ومع ذلك، فإن الخدمة ضعيفة والتكلفة باهظة بالنسبة إلى معظم أبناء شعبنا. ويؤكد التقرير الذي أصدرته في العام الماضي لجنة النطاق العريض التابعة للاتحاد الدولي للاتصالات أن الحصول على النطاق العريض شرط أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ووفقاً للتقرير، فإن زيادة الاختراق للنطاق العريض بنسبة ١٠ في المائة في البلدان النامية تزيد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١,٤ في المائة. ولكم أن تتصوروا ماذا ينتج عن الزيادة بنسبة ١٠٠ في المائة.

وفي ضوء ذلك التقرير، وقّعت أمراً تنفيذياً رقم ٢٩٧ يقضي بإنشاء فرقة عمل رئاسية للحصول على كابل من الألياف الضوئية تحت الماء حتى تكون بالاو أفضل تجهيزاً للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية. ويحدوني الأمل في أن يتعاون الآخرون لمساعدة بالاو على الاتصال بالعالم، وفي أن يستجيب القادة لنداء اللجنة التنبهية بغية كفالة وصول جميع الناس إلى شبكات النطاق العريض بحلول عام ٢٠١٥.

وتتواصل بالاو أيضاً مع العالم بشأن حقوق الإنسان. ففي شباط/فبراير، بدأنا استعراضنا الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان. وبصفتي محامياً ممارساً في السابق ومدافعاً عن حقوق الإنسان، ما فتئت مؤيداً متحمساً لهذه العملية منذ البداية، لذلك خصصت موارد بالاو المحدودة لكفالة التوصل إلى نتائج كاملة ومفيدة.

وكما يتبين من ذلك الالتزام، فقد قمت بتشكيل فريق عمل برئاسة وزير الدولة، ويتألف الفريق من طائفة واسعة من الموظفين الحكوميين. وقد تمت أيضاً دعوة أصحاب المصالح

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إدريس ديبي إيتنو، رئيس جمهورية تشاد، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ديبي إيتنو (تكلم بالفرنسية): يتقدم وفد تشاد بتهانیه الحارة إلى الرئيس على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين ويؤكد له تعاونه ودعمه خلال قيامه بمساعيه النبيلة.

أعرب أيضاً عن إعجاب وفدي بسلفه، السيد جوزيف ديس، الذي أدار عمل الجمعية العامة بمهارة واقتدار خلال الدورة الخامسة والستين.

وأخيراً تعرب تشاد عن تقديرها للأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، على عمله على جبهة التنمية وعمله من أجل إحلال السلام في العالم. ونكرر له أحر تمانينا على إعادة انتخابه عن جدارة لفترة ولاية ثانية على رأس منظمنا.

يرحب وفدي باختيار الموضوع الرئيسي لمناقشتنا العامة "دور الوساطة في حل الخلافات بالطرق السلمية". والموضوع يتماشى تماماً مع رؤيتنا السياسية وقناعاتنا وفلسفتنا المتمثلة في إقامة عالم يسوده الوئام والمساواة.

لقد قدمت تشاد مساهمتها المتواضعة في دعم جهود دولة قطر والأمم المتحدة والمجتمع الدولي بالمشاركة في أعلى مستوى من المفاوضات وفي إبرام اتفاق الدوحة الإطاري لحل الصراع في دارفور بين الحكومة السودانية والمعارضة المسلحة في دارفور. ونأمل مخلصين بأن تحل هذه الأزمة في نهاية المطاف. وتحقيقاً لتلك الغاية، ينبغي للمجتمع الدولي بأسره أن يقدم الدعم للسودان لاستعادة السلم والأمن في جميع ربوع البلد والمنطقة دون الإقليمية.

وعلاوة على ذلك نشعر بالقلق إزاء بؤر التوتر الساخنة المتفشية في جميع أرجاء العالم والتي تنشأ في بعض الأحيان جراء حدوث تغيرات عميقة، خاصة في بعض بلدان

أود أيضاً أن أعرب عن تقدير بالاو للدعم الشديد المقدم من جميع شركائنا، الجدد والقدامى منهم والصدافة المتينة التي تربطنا معهم. وأحص بالشكر الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ومقاطعة تايوان الصينية.

وبغية زيادة تعزيز كفاءة الأمم المتحدة وأهدافها ومثلها العليا، نوصي بدعوة تايوان إلى المشاركة بصورة مجدية في منظومة الأمم المتحدة. وأعتقد أنه لا يمكن للأمم المتحدة أن تعالج بصورة كاملة ومناسبة المسائل المتعلقة بالصحة وسلامة الطيران وتغير المناخ ما لم يسمح لتايوان بالمشاركة في أنشطة منظمة الصحة العالمية ومنظمة الطيران الدولية واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ. مرة أخرى أناشد العالم السماح لتايوان بالمشاركة في هذه الكيانات الهامة التابعة للأمم المتحدة.

وأخيراً يا سيادة الرئيس، إن بالاو دولة حديثة العهد نسبياً وقد انضمت إلى المجتمع العالمي في عام ١٩٩٤. وهكذا نتذكر جيداً فرحتنا بيوم نيلنا حريتنا واستقلالنا. أغتنم هذه الفرصة لأهنئ شعب جنوب السودان على نيله استقلاله وتبوء مكانه الصحيح هنا في الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أود باسم الجمعية العامة أن أشكر رئيس جمهورية بالاو على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب السيد جونسون توريبونغ، رئيس جمهورية بالاو من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إدريس ديبي إيتنو، رئيس جمهورية تشاد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة إدريس ديبي إيتنو، رئيس جمهورية تشاد.

اصطُحِب السيد إدريس ديبي إيتنو، رئيس جمهورية تشاد إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

العالمية وغيرها من المؤسسات، وكذلك البلدان التي ساعدت في إعادة مواطنينا إلى الوطن وتقديم المساعدات إليهم. إننا نرغب بقوة أن يعود السلام إلى ليبيا لكي يتوقف القتل ويتصالح الليبيون في إطار المجلس الوطني الانتقالي، حتى يتسنى بناء الدولة على أساس سيادة القانون والديمقراطية.

وفيما يتصل ببناء ليبيا الجديدة، نود أن نلفت انتباه أشقائنا الليبيين إلى وضع أولئك من مواطنينا، الذين على الرغم من إسهامهم في تنمية البلد بوصفهم عمالا مهاجرين، يشار إليهم أحيانا بشكل عشوائي على أنهم مرتزقة. وعلاوة على ذلك، نود الإعراب عن قلقنا بشأن مصير ٤٠٠ ٠٠٠ مواطن تشادي ظلوا عالقين في ليبيا. وندعو السلطات الليبية الجديدة إلى اتخاذ تدابير عاجلة للوفاء بالتزامها بحماية المهاجرين.

كما نود تشاد أن تشاطر الجمعية العامة آراءنا بشأن القضايا الراهنة ذات الاهتمام المشترك، والتي تجري مناقشتها في اجتماعات تعقد خلال هذه الدورة. وهي بشكل رئيسي مشاكل ذات تأثير في التضامن الدولي. إنها تشمل التصدي للأزمة الاقتصادية والبيئية، بالإضافة إلى الحالة الأمنية في المنطقة. وتؤثر تلك المسائل بشكل مباشر في حياتنا اليومية من حيث أنها تعيق، أو حتى توقف جهودنا الإنمائية، لا سيما في حالة البلدان الخارجة من الصراع، مثل تشاد. وما من شك أن تلك الأزمات ستعرض للخطر تنفيذ استراتيجياتنا الإنمائية وقدرتنا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

إن تشاد، التي عانت على مدى عقود من الهجمات الخارجية، لا يمكنها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ما لم تتلق دعما جوهريا، في جملة أمور أخرى، من خلال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ولذلك السبب، دعونا مرارا وتكرارا إلى تقديم الدعم من جانب المؤسسات الدولية ذات الصلة.

الشرق الأوسط وفي بلدان المغرب. وكثيرا ما توصف هذه العملية بالربيع العربي.

ولا بد لمنظمتنا من أن تكون مصممة في التزامها بوقوفها مع أطراف النزاع، كجزء من الجهود الرامية إلى إيجاد حلول تقوم على المصالحة والتسامح. وبالإضافة إلى الخسارة في الأرواح البشرية التي شهدناها، يجدر بنا أيضاً أن نذكر الظروف الأسوأ من قبيل تلك الظروف الناجمة عن تدفقات لا مناص منها من اللاجئين والمشردين داخلياً. وعندما نتحدث عن اللاجئين والمشردين، فإننا نتحدث عن البؤس والمعاناة الفظيعة. ونحن مؤهلون تماما لمناقشة هذا الموضوع، نظراً لأن تشاد تستضيف حالياً ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ من وسط أفريقيا في الجزء الجنوبي الشرقي من البلد وما يزيد على ٢٩٠ ٠٠٠ لاجئ سوداني و ١٨٠ ٠٠٠ مشرد تشادي في الشرق. ويعيش هؤلاء في هذه الحالة منذ عام ٢٠٠٣، وفي ظل أوضاع بيئية واجتماعية هشة.

إننا ندعو المجتمع الدولي أن يبدي التضامن ويساعدنا على تحمل المسؤولية عن جميع المشردين التشاديين. وعقب الانسحاب الكامل لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في آذار/مارس الماضي، تولت تشاد المسؤولية عن حماية اللاجئين والمشردين، وكذلك المنظمات الإنسانية التي تقدم لهم المساعدات، وذلك من خلال تشكيل قوة وطنية خاصة تسمى المفزة الأمنية المتكاملة. ومن المأمول أن يواصل الشركاء بذل الجهود إلى جانبنا وأن يكملوا تلك الجهود بالدعم المالي واللوجستي اللازم لأداء القوة بشكل مناسب.

وعلاوة على ذلك، وعلى غرار عدد من بلدان الساحل الأخرى، شهدت تشاد عودة ما يناهز ١٠٠ ٠٠٠ من مواطنيها في ليبيا، الذين اضطروا إلى مغادرتها في حالة من العوز التام. وأود أن أعنتم هذه الفرصة لأشكر منظمة الهجرة

لقد ظلت قضية فلسطين معلقة لأمد طال أكثر مما ينبغي، ويظل تأثير تبعاتها على الأمن الإقليمي والدولي ملموسا بشكل يومي. وعليه، هناك حاجة عاجلة لتحقيق توافق دولي بشأن مسألة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني. إننا نؤمن بأن الوقت قد حان للاعتراف بدولة فلسطين التي تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل. وعلينا أن نملك الشجاعة للمضي قدما في هذا الاتجاه، وهو أمر ضروري لتحقيق السلام بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني. وعليه، أدعو جميع البلدان المحبة للسلام والعدل إلى الالتزام ببلوغ تلك الغاية.

وأخيرا، نود أن نتطرق مرة أخرى إلى مسألة إصلاح الأمم المتحدة، التي يشكل أحد خصائصها تهميشا لجزء كبير من البشرية، وأشير هنا إلى الشعوب الأفريقية. فالدول الأفريقية، فرادى ومجموعة، تمثل اليوم أطرافا فاعلة رئيسية فيما يتعلق بالسلام والأمن والتنمية. وللأسف، لا بد من القول أنهما لم تضطلع حتى الآن بدورها كاملا ضمن المنظومة، بحكم، في جملة أمور أخرى، تهميشها في سياق المبادرات الهادفة إلى حل بعض الصراعات التي تشكل تهديدا للسلام والأمن في قارتنا.

إن إصلاح الأمم المتحدة ضروري على الإطلاق، وينبغي أن نسرّع العملية، نظراً للمطالبات والآمال المشروعة للأفارقة، الذين يتمثل همهم الرئيسي في الوفاء بحق القارة الأفريقية في أن تكون ممثلة في مجلس الأمن. بمقعد دائم مع حق النقض. هذا هو السبيل الوحيد لكي تساهم أفريقيا مساهمة فعالة في منع نشوب الصراعات وتسويتها، وفي صون السلام في العالم بوجه عام وفي القارة الأفريقية بوجه خاص.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية تشاد على الخطاب الذي ألقاه للتو.

وقد تمثلت إحدى نتائج تغير المناخ في هذا العام في أن منطقة الساحل شهدت انخفاضا في مستويات هطول الأمطار، مما قد يؤدي إلى كوارث بيئية وإنسانية، كذلك التي شهدناها خلال الشهور الماضية في منطقة القرن الأفريقي.

إننا نشيد بجميع المبادرات التي اتخذتها المنظمة لتعزيز التضامن مع بلداننا من خلال عقد الاجتماعات الرفيعة المستوى ومؤتمرات القمة، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا، المعقود في اسطنبول، والمؤتمر المقبل بشأن التصحر والتنمية المستدامة، المقرر أن يعقد أحدهما في كوريا والآخر في ريو دي جانيرو.

ومن بين المبادرات الرئيسية التي اتخذناها، أود التشديد بشكل خاص على تلك المتعلقة بالرعاية الصحية في حالات الطوارئ، وصحة الأم والطفل، والأمراض غير المعدية، وفيرس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز والملاريا، والتعليم المجاني على جميع المستويات. وتظل سياساتنا المتعلقة بالشؤون الجنسانية وبتمكين الشباب تمثل حجر الزاوية في رؤية تشاد الجديدة التي تمضي قدما وتحقق التقدم.

وأخيرا، من بين جميع التحديات التي نواجهها، تظل مسألة التنمية المستدامة هي الأولوية. وبالفعل، عقب الاجتماع بشأن مبادرة السور الأخضر العظيم، الذي عقدته بلدان الساحل، في حزيران/يونيه ٢٠١٠ في تشاد، عقد بلدنا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، المنتدى العالمي الثامن المعني بالتنمية المستدامة، وكان موضوعه الرئيسي "أنقذوا بحيرة تشاد". ويجري نشر خطط العمل المنبثقة عن الاجتماعين من أجل تأمين الدعم لتنفيذها. إننا ندعو المجتمع الدولي مرة أخرى إلى مساعدة البلدان الواقعة على ضفاف بحيرة تشاد إلى المساعدة على إنقاذ البحيرة، حيث ينبغي للعالم أن يعلم بأن مستقبل غابات حوض نهر الكونغو يتوقف على بقائها، كما تتوقف عليه كذلك مكافحة التصحر.

بحاجة إلى ترجمتها إلى إجراءات ملموسة، تهدف إلى النهوض بالديمقراطية، وتعزيز التنمية والرفاه، وحماية حقوق الإنسان، واحترام القانون الدولي، وكفالة العدالة الاجتماعية وتعزيز سيادة القانون، على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

وأرحب بقرار الرئيس القاضي بعقد هذه المناقشة في إطار موضوع "دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية". فالوساطة معترف بها عن حق كأداة تنسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة، وهي تحت تصرف الأمم المتحدة لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها صون السلم والأمن الدوليين. والمسائل السياسية غالباً ما تكمن في جوهر الأزمات. لذلك، فإن أهمية المشاركة المبكرة والدبلوماسية الوقائية، بما في ذلك الوساطة، تزداد في هذه الفترة التي تشهد تكاثر الطلب على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتعرضها للإجهاد على نحو لم يسبق له مثيل.

إن بلدي قطع شوطاً طويلاً منذ نشوب الصراع في التسعينات، عندما استضافت كرواتيا ما مجموعه خمساً من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على أراضيها. فقمنا بإنشاء نظام ديمقراطي مستقر واقتصاد السوق الحرة، ونعمل لإرساء السلام والأمن والاستقرار في منطقة جنوب شرقي أوروبا.

وكانت تلك التجربة وتلك الدروس المستفادة في خلفية مشاركتنا في مجلس الأمن، حيث أثبتت كرواتيا أنها شريك مسؤول ومتفانٍ في الجهد المشترك للحفاظ على السلام وبنائه. ونحن عازمون على مواصلة بذل الجهود بنفس الحماسة في لجنة بناء السلام، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وسائر هيئات الأمم المتحدة التي تكون كرواتيا مرشحة فيها.

عندما تفشل جميع الجهود الرامية إلى تجنب الصراعات، يتحول المجتمع الدولي، كقاعدة عامة، إلى الأمم المتحدة بغية وقف الأعمال العدائية والحفاظ على السلام. وستواصل

اصطحب السيد إدريس ديبي إتنو، رئيس جمهورية تشاد، إلى خارج قاعة الجمعية العامة

خطاب السيد إيفو يوسيفيتش، رئيس جمهورية كرواتيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية كرواتيا.

اصطحب السيد إيفو يوسيفيتش، رئيس جمهورية كرواتيا، إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إيفو يوسيفيتش، رئيس جمهورية كرواتيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس يوسيفيتش (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري الخاص أن أشارك في المناقشة العامة للجمعية العامة للمرة الأولى منذ انتخابي رئيساً لكرواتيا.

بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ السفير النصر بمناسبة انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. وأشكر أيضاً جوزيف ديس على عمله الممتاز أثناء رئاسته للجمعية العامة في الدورة السابقة.

واسمحوا لي أن أهنئ الأمين العام بان كي - مون على إعادة انتخابه للمنصب الهام والصعب، وأن أؤكد على كامل تعاون بلدي معه.

إن التحديات الراهنة - سقوط النظم الاستبدادية، وعدم الانتشار النووي، والإرهاب، واستمرار الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وتغير المناخ، والتخلف الإنمائي - تتطلب منا جميعاً هنا في الأمم المتحدة أن نقف معاً بحزم ونقدّم الحلول المشتركة على أساس من التضامن والمسؤولية واحترام حقوق وكرامة كل إنسان على الكرة الأرضية. ومواجهتنا للتحديات يجب ألا تبقى مجرد كلمات. فنحن

جنوب شرقي أوروبا منطقة تتصف بالأمن والاستقرار والتنمية. ولعل ذلك لن يحدث بين عشية وضحاها، ولكنني أعتقد اعتقاداً راسخاً أن المنطقة، مع بذل جهود متواصلة واتخاذ إجراءات هادفة من جانب السياسيين والشعوب كافة، ستتخلص من سمعتها السلبية كساحة للانقسام السياسي الذي كثيراً ما يكون مصحوباً بإراقة الدماء، وستصبح بجدارة المنطقة المعروفة أن علاقات حسن الجوار والتسامح والتعاون المتبادل سائدة فيها، مما يجعلها قصة نجاح أوروبية لبناء السلام والمصالحة.

ومع ذلك، فإن الجهود الرامية إلى كفالة تحقيق المصالحة الحقيقية والسلام المستدام قد لا تترسخ بدون وجود العدالة. وتؤيد كرواتيا بشدة الجهود الدؤوبة لوضع حد للإفلات من العقاب بشأن أشد الجرائم خطورة التي تقلق البشرية، وتؤكد التزامها مجدداً في هذا السياق بالعدالة الجنائية الدولية بوجه عام، وبأنشطة المحكمة الجنائية الدولية بوجه خاص.

وتؤيد كرواتيا الغرض الرئيسي والمهام الأساسية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المتمثلة في تحقيق السلام والمصالحة الدائمين. وتقدر كرواتيا الجهود الرامية إلى تنفيذ استراتيجية الإنجاز للمحكمة، وتحولها إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية. والتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة واحترام العدالة الدولية هما التزام دائم لنا، ليس في سياق عمليات التكامل الأوروبي - الأطلسي فحسب، وإنما كتعبير عن القيم الأساسية لكرواتيا ودورها في المجتمع الدولي.

نحن نقدر تقديراً كبيراً إرث المحكمة، لا سيما إسهامها في القانون الدولي والعدالة والمصالحة. لقد حسن ذلك الإرث بالفعل الأجهزة القضائية في المنطقة من خلال تعزيز المعايير العالية للمسؤولية الجنائية عن انتهاكات القانون

كرواتيا مشاركتها في عمليات حفظ السلام تحت إشراف الأمم المتحدة. ولكن الحفاظ على السلام لا يكفي. ففي البلدان الخارجة من الصراعات، السلام بحاجة إلى تعزيز وتوطيد.

إن كرواتيا تحولت تحولاً فعالاً في فترة زمنية قصيرة نسبياً من متلقية للمنح إلى مقدمة للمنح. ونحن نشاطر اليوم معرفتنا وخبرتنا مع بلدان المنطقة، فضلاً عن البلدان الأخرى التي تمر بأزمات، حيث تتسم تجربتنا في بناء الدولة بعد انتهاء الصراع بأهمية خاصة. وبلدي، الذي يعمل مع الدول الأعضاء الأخرى والأمم المتحدة ككل - ويتصرف بنفس الحماسة والروح اللتين واكبنا بوضوح طموحات المجتمع الدولي قبل ست سنوات تقريباً عندما أنشئت لجنة بناء السلام - يقف على أهبة الاستعداد للقيام بدوره في إحياء هيكل بناء السلام والتنفيذ الدقيق لمهامه الأساسية.

لقد أنهت كرواتيا مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وتتوقع أن تصبح عضواً كامل العضوية فيه عام ٢٠١٣. وعندما تنضم إلى الاتحاد الأوروبي، ستدعو كرواتيا باستمرار إلى زيادة توسيع الاتحاد الأوروبي، ولن تستخدم المسائل الثنائية العالقة لوضع شروط أمام فرادى البلدان في عملية اندماجها مع الاتحاد الأوروبي.

إنني أجريت العديد من الاجتماعات مع نظرائي في المنطقة، ولا سيما رئيسا البوسنة والهرسك وصربيا. فناقشنا في اجتماعاتنا استمرار عملية المصالحة، وحل المسائل العالقة بين الدول الثلاث ودعمنا السياسي المتبادل. وتعهدت كرواتيا بتقديم المساعدة التقنية في عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي، وأكدت الحاجة معاً إلى تحديد الشبكات الإقليمية لنظم البنية التحتية، وتقديمها كمشاريع إقليمية بغية أن يجري تمويلها من أموال الاتحاد الأوروبي.

وكعضو في منظمة حلف شمال الأطلسي وعضو مستقبلي في الاتحاد الأوروبي، لدينا اهتمام شديد برؤية

في جميع أنحاء البلد. ونثق في أن المجلس الوطني الانتقالي سينجح في تحقيق ذلك الهدف. وبلدي مستعد للمشاركة في إعادة بناء ليبيا، لا سيما على ضوء خبرته في مجال إعادة بناء الدولة وإعادة بناء المؤسسات بعد انتهاء الصراع. ومع وضع الأولويات السياسية والإنسانية في هذا المجال بعين الاعتبار، قامت كرواتيا بإرسال مساعدات إنسانية محددة الأهداف، مركزة على الاحتياجات الطبية والإنسانية.

وعلى نفس المنوال، تعترف كرواتيا بالتطلعات المشروعة للشعب السوري، الذي يحتاج إلى الدعم الواسع والموحد، وهو يستحقه. نحن نتشاطر المجتمع الدولي اعتقاده أن من الضروري تطبيع الحالة والحؤول دون حدوث انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، وتعزيز المعايير الديمقراطية وسيادة القانون، ومساعدة من يتقاسمون رؤية سوريا الديمقراطية.

تشاطر كرواتيا الإحساس بالحاجة إلى كفالة التعجيل باستئناف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية واختتامها بهدف التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين. إن التغييرات العميقة غير المسبوقة في المشهد السياسي في الشرق الأوسط تستدعي أن تستجيب جميع الأطراف المعنية بالقيام بإجراءات عاجلة وعملية. يشكل الاعتراف المتبادل - اعتراف إسرائيل بالدولة الفلسطينية واعتراف فلسطين بالدولة اليهودية - نقطة انطلاق لمفاوضات السلام وحصيلتها النهائية. وربما تترتب عن عدم المضي إلى الأمام الآن بشأن الحل القائم على وجود دولتين آثار سلبية لا يمكن التنبؤ بها، ليس فقط على إسرائيل وفلسطين، بل على المجتمع الدولي بأسره. وعلى ضوء خبرتنا الأخيرة في الحرب والمصالحة، تدعو كرواتيا قادة الطرفين المعنيين إلى تحمل مسؤوليتهما التاريخية عن مستقبل الشعبين وعن السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

الإنساني. وسيحدث المزيد من التطوير للقانون الدولي والأنظمة القضائية الدولية والوطنية وسيكون هناك فهم أفضل للعدالة بناء على هذا الإرث الإيجابي، وكذلك على أساس الدروس المستفادة من جوانب ضعف المحكمة.

يجب أن ينظر التطوير المستقبلي للقانون الجنائي الدولي في تحسين فعالية المحاكم الدولية وتعاون الدول، بالإضافة إلى إجراء تقييم نقدي لبعض القوانين الموضوعية والإجرائية. وفي ذلك الإطار، ينبغي أن ننظر في إمكانية اتخاذ تدابير أكثر كفاءة في حالات الدول غير المتعاونة، وموقف الضحايا وتعويضهم، وحماية الشهود، بالإضافة إلى مفهوم العمل الجنائي المشترك، وغير ذلك.

يجب كفالة حماية الحقوق والحريات الأساسية لدى التصدي للتحديات الأمنية البالغة الخطورة، مثل الإرهاب الدولي. تدعم كرواتيا بقوة قيم وأهداف إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب لكونها تؤكد أن الأمم المتحدة تصدر الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. ونعتز بتولينا رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب خلال عضوية كرواتيا بمجلس الأمن، ونرغب في تقاسم معرفتنا وخبرتنا مع الآخرين في المنطقة وخارجها.

لقد تحول الربيع العربي، القائم على التطلعات الشرعية للناس العاديين نحو فرص اقتصادية أفضل ونحو المشاركة السياسية، للتو إلى صيف، لكن لا بد من المحافظة على مكاسبه الديمقراطية إذا أردنا عدم الوقوع مرة أخرى في عدم الاستقرار. وأعتقد أن سير الأحداث الأخيرة في ليبيا قد أكد بجلاء أن قوات التحالف ومجلس الأمن قد انتهجا النهج الصحيح في حماية المدنيين من القوة الغاشمة للنظام البائد. وآمل أن تبدأ القوى الديمقراطية في بناء دولة جديدة توفر نفس القدر من الحماية وفرصاً متساوية لجميع المواطنين الليبيين. من الضروري العمل من أجل إرساء سيادة القانون

أساسياً. تعتقد كرواتيا أن مجلس الأمن يجب أن يمثل بطريقة ملائمة الهيكل الحالي لعضوية الأمم المتحدة. لذلك فإننا نؤيد توسيع مجلس الأمن في كلتا فئتي عضويته الدائمة وغير الدائمة. ومع الأخذ في الاعتبار أن عدد أعضاء مجموعة شرق أوروبا قد تضاعف تقريباً، فإن كرواتيا تقترح إضافة مقعد واحد للمجموعة ضمن فئة العضوية غير الدائمة. وتدرك كرواتيا أيضاً أهمية تسوية العناصر الأخرى المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن.

في وقت نشهد فيه بروز تحديات متزايدة في جميع أنحاء العالم، فإن من الواضح أن علينا جميعاً أن نبذل قصارى جهدنا لتعزيز قدرات الأمم المتحدة وكفاءتها ومصداقيتها بشكل عام. ونرحب بإنشاء فريق إدارة التغيير، ونتطلع إلى أن نرى اقتراحات تتعلق بتوحيد عمليات الأمم المتحدة، وزيادة مساءلتها وتحسين كفاءتها في الاضطلاع بولاياتها.

تعوق تحديات وتداعيات تغير المناخ الجهود الرامية لبلوغ التنمية المستدامة. يجب تعميم مكافحة تغير المناخ في عمل منظومة الأمم المتحدة بكاملها، بهدف دعم الجهود الرامية إلى المساعدة في الانتقال إلى اقتصادات الكربون المنخفض المتماشية مع التنمية المستدامة، وتعزيز تكيف البلدان ومرونتها إزاء تغير المناخ، وتقليص التداعيات الأمنية المحتملة إلى أقصى درجة ممكنة.

في ضوء تقلص الموارد الطبيعية، والتردي البيئي، والفقر المدقع، والجوع والأمراض، والاضطرابات الاجتماعية، تتفق مع الآخرين على أن التنمية المستدامة قد أصبحت المسألة المحددة في وقتنا الحالي. إن عالمنا الشديد العولمة والبالغ الترابط يعني أننا نتقاسم ليس فقط نفس التحديات بل المصير المشترك أيضاً. وبوصف كرواتيا عضواً في مكتب اللجنة التحضيرية، ستكون مساهماً نشطاً في إجراء

في الآونة الأخيرة، شهدنا مثلاً لدولة جديدة قامت بطريقة سلمية عموماً، وأرحب بجنوب السودان باعتبارها أحدث الأعضاء انضماماً إلى الأمم المتحدة. غير أن هذه وغيرها من الأزمات الحالية العديدة في السودان والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية والمناطق الأخرى تؤكد على الدور الذي لا يمكن الاستغناء عنه للأمم المتحدة في إنهاء الصراعات؛ وفي هذا السياق، تصبح الوساطة، بوصفها موضوعاً لمناقشتنا، أكثر أهمية.

لا تنفك كرواتيا تعزز حقوق الإنسان وتدعم توحيد حقوق الإنسان في إطار عمل الأمم المتحدة. وفي ذلك السياق، نولي عناية خاصة لمسائل مثل إلغاء عقوبة الإعدام، والمساواة الجنسانية، ومكافحة جميع أشكال التمييز، فضلاً عن تعزيز حقوق الإنسان للمجموعات الاجتماعية الأضعف، ويشمل ذلك النساء والأطفال والأشخاص المعاقين. تدعم كرواتيا بقوة المفاهيم المتعلقة بعملية حقوق الإنسان وترابطها وعدم قابليتها للتجزئة.

ترحب كرواتيا بإنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الجهاز الجديد بالأمم المتحدة الذي يركز على دعم المساواة الجنسانية وتمكين المرأة. كما تدعم كرواتيا المبادرات ذات الصلة بشأن حقوق السحاقيات، والمثليين، وثنائي الهوية الجنسية والمتحولين جنسياً، وستواصل الانخراط بنشاط في عملية متابعة الإعلان المشترك بشأن حقوق الإنسان والتوجه الجنسي والهوية الجنسية (انظر A/63/PV.70).

واستجابة للتغيرات المفاجئة التي شهدتها العالم خلال العقود الأخيرة، اقترح إجراء إصلاحات شاملة على منظومة الأمم المتحدة بكاملها. تشمل تلك الاقتراحات إصلاحاً وتحسينات هيكلية على الطريقة التي تعمل بها أجهزة الأمم المتحدة، فضلاً عن تنشيط الجمعية العامة. وبالرغم من وجود عناصر عديدة في هذه العملية، يظل إصلاح مجلس الأمن

العام بان كي - مون على إعادة انتخابه للمنصب الذي اضطلع بمسؤولياته بفعالية ونزاهة. إن مساهماته في المنظمة والمجتمع الدولي والنظام المتعدد الأطراف خلال السنوات الخمس الماضية معروفة جيداً. ونعرف أنه سيواصل ذلك في السنوات المقبلة.

كذلك أود أن أهنئ رئيس الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، السفير ناصر عبد العزيز النصر. إن ما لديه من خبرة واقتدار وتفانٍ كلها ضمانات للعمل المثمر.

أتقدم بأطيب تمنياتي إليهما في ممارستهما لمهامهما الحيوية، وستقدم كوستاريكا دعمها الكامل لهما في جهودهما من أجل السلام، والأمن، والديمقراطية، ونزع السلاح، وحقوق الإنسان، واحترام سيادة القانون، والتنمية المستدامة، والوساطة، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

ويسعدني جداً أيضاً أن أرحب بجنوب السودان بوصفها عضواً جديداً في المنظمة. أعتقد أن شعبها سيتمتع بمستقبل مزدهر وسلمي وآمن. إن ظهور هذه الدولة الفتية شهادة على ما يمكن إنجازه من خلال المفاوضات الجادة بين الأطراف والوساطة الدولية، حتى في حالات العنف المستوطن.

إن رياح التغيير السياسي والاجتماعي التي تهب بقوة، لكنها لا تزال غير يقينية، والتي اجتاحت شمال أفريقيا والشرق الأوسط هذا العام لدليل على قوى الديمقراطية الشاملة، ودليل على الطموح والتعبير الحر بوصف ذلك حافزاً، ودليل على احترام الكرامة الإنسانية بوصف ذلك من أكثر المطالب إلحاحية.

إن إعجابنا بشعوب تلك البلدان عظيم عظيم أملنا في قدرتها على إنشاء نظم اجتماعية وسياسية يسودها السلام، نظم تتسم بالتسامح والحرية والحيوية، بحيث يمكن للشعوب في ظل تلك النظم أن تنعم بالاحترام، وأن يكون البلد منفتحاً على جيرانه.

التحضيرات لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، مؤتمر ريو + ٢٠ العام المقبل.

سيوفر مؤتمر القمة هذا فرصة فريدة لإعادة إحياء روح ريو وسيعيد وضع برنامجٍ للالتزام السياسي والشراكة والعمل على أرض الواقع بدون إعادة النظر في الاتفاقات المبرمة في ريو عام ١٩٩٢ أو في جوهانسبرج عام ٢٠٠٢.

وأخيراً، أود أن أعود إلى ما تمثله هذه المنظمة. لأجل تحقيق أهدافنا المشتركة، يجب أن نبدي وحدة الهدف، والعزم الأكيد، والتضامن وروح المسؤولية. وإلا، فكما قال أحد المؤلفين المشهورين: "لن يصنع الحساء الطيب إلا من صفا قلبه".

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة أشكر رئيس جمهورية كرواتيا على بيانه الذي أدلى به من فوره.

أصطحب السيد إيفو يوسيبوفيتش، رئيس جمهورية كرواتيا إلى خارج قاعة الجمعية العامة

خطاب السيدة لورا شنشيثا ميراندا، رئيسة جمهورية كوستاريكا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية كوستاريكا.

اصطحبت السيدة لورا شنشيثا ميراندا، رئيسة جمهورية كوستاريكا إلى داخل قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة لورا شنشيثا ميراندا، رئيسة جمهورية كوستاريكا، وأدعوها إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيسة شنشيثا ميراندا (تكلمت بالإسبانية): يسعدني بما سعادة أن أبدأ بياني بإزجاء التهاني الحارة للأمين

من أن تتحمل عبء التكلفة المادية والمؤسسية والإنسانية المتزايد باطراد. وإن الحالات التي هي مجرد أضرار تبعية بالنسبة لبعض الجهات الفاعلية الرئيسية في هذا الصراع، تشكل بالنسبة لشعوب أمريكا الوسطى تحديات هائلة ومصدراً لجراح عميقة.

في ذلك يكمن إحباطنا الشديد. لذلك نطالب بأن يتحمل المجتمع الدولي نصيبه من المسؤولية من دون مزيد من التأخير، ولا سيما أكبر البلدان المستهلكة للمخدرات ومصنعو الأسلحة التي تولد العنف.

إن المؤتمر الدولي المعني بالأمن الإقليمي في أمريكا الوسطى الذي حضره رؤساء جميع بلدان المنطقة، ابتداءً من المكسيك حتى كولومبيا، كان نقطة تحول تبعث على الأمل. وقد تمكنا من تنسيق استراتيجياتنا. واتفقنا هناك على الحاجة إلى نهج شامل نحو العنف يشمل اتخاذ تدابير لتعزيز المؤسسات وسيادة القانون والمبادرات الشاملة لمنع الجريمة ومكافحتها. وبالإضافة إلى ذلك، تمكنا من استرعاء انتباه المجتمع الدولي وحصلنا على بعض الوعود منه.

ومع ذلك ما زلنا ننتظر ما إذا سيمكن ترجمة الاستراتيجيات إلى أعمال ملموسة، أو ما إذا كان لدينا الدعم الكافي من الموارد الخارجية للدفع بها قدماً. فهذه الموارد ليست مجرد ضرب من ضروب المساعدة. إذ لا يمكن التهرب منها من الناحية الأخلاقية؛ ومن الناحية العملية، لا يمكن الاستغناء عنها كشكل من أشكال التعويض التي نحتاج إليها لتقديم جزء من الاستثمار اللازم على أضعف الأيمان لإحلال السلم والاستقرار والأمن.

إن الأمين العام أصر وعن حق تماماً على ضرورة النهوض بالدبلوماسية الوقائية. وأني أنضم إلى ذلك النداء بوصفي رئيسة لكوستاريكا ومواطنة من أمريكا الوسطى. إني أصر أمام العالم بأنه لم يعد بوسعنا الانتظار لكي نعمل

نأمل أيضاً أن ينتهي قريباً الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بقيام دولتين ديمقراطيتين ذواتي سيادة تعيشان في سلام.

إن كوستاريكا تؤيد بالكامل ومن جذورها الجماعية مبادئ الديمقراطية والسلام وحقوق الإنسان. فهذه قيم تتشاطرهما مع الأغلبية الساحقة من أبناء أمريكا الوسطى.

إن عدم احترام تلك القيم بالاقتران مع الاستبعاد الاجتماعي والنزعة العسكرية الفظيعة وصدى الحرب الباردة المميتة قد أغرقت الكثير من أمريكا الوسطى في سلسلة من الصراعات المكثفة زهاء أربعة عقود تقريباً. وبعد مقتل عشرات الآلاف تمكنت منطقتنا، من خلال الحوار والوساطة، من التغلب على أسوأ مظاهر العنف السياسي. وفي تلك الأيام العصيبة، قدمت كوستاريكا مساهمة حاسمة بوضعها وإبرامها اتفاقي إسكيبولاس اللذين فتحا الباب على مصراعيه أمام المصالحة.

بل أسوأ من ذلك، أننا الآن ضحايا لشكل جديد وفظيع من العدوان. وأشير هنا إلى الهجوم الكارثي والشرس للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. لقد ولدت هذه الأعمال انعدام الأمن وقيام مؤسسات ضعيفة، ومسؤولين فاسدين، وإدمان شديد، وأودت بحياة آلاف الشبان، ودمرت الأسر وحولت الأمهات الوديعات إلى مجرمات. لقد نخرت هذه الآفة في النسيج الأساسي لمجتمعنا وعرضت للخطر سيادة القانون في بعض البلدان.

واليوم أود أن أكرر الملاحظات التي ذكرتها في ٢٢ حزيران/يونيه في المؤتمر الدولي المعني بالأمن الإقليمي في أمريكا الوسطى والذي انعقد مؤخراً في غواتيمالا. لقد وقعت منطقتنا ضحية لحالة جغرافية سياسية شاذة. وبحكم موقع كوستاريكا بين مراكز إنتاج رئيسية للمخدرات وأكبر سوق استهلاكية لها في العالم، أصبحنا هدفاً في دوامة الموت التي تسببت بها تلك المراكز والسوق الاستهلاكية. ولا بد لنا

مع ذلك، وبينما ننتظر حكم المحكمة النهائي، واصلت نيكاراغوا، في تجاهل لأوامر المحكمة، قيامها باستفزازات معينة وارتكاب الانتهاكات للتدابير المؤقتة. علاوة على ذلك، هددت باتخاذها إجراءات أخرى يمكن أن تشكل تعدياً على أراضيها. نأمل ألا يحدث ذلك. ولكن، إذا ما وقع ذلك، فسوف نعيد إجراءاتنا بحزم أمام آليات النظام الدولي.

كل ما نطلبه من المنظمة والنظام المتعدد الأطراف بصفة عامة، النظر سريعاً وفي الوقت المناسب في الاعتداءات المحتملة. لا يمكن للمجتمع الدولي أن يجعل عمله الوقائي مشروطاً بالعنف المسلح بين الأشقاء. وينبغي أن يستجيب ليس فقط في ما يتعلق بكمية وحجم الانفجارات، ولكن لشدة واستمرار الانتهاكات أيضاً.

وإلا، ستكون الرسالة للعالم كارثية. فهذا سوف يوحي بأن الدم هو أقصر الطرق لتعبئة الجهود الدبلوماسية. ونحن، بوصفنا بلداً وشعباً، نرفض رفضاً قاطعاً هذا المفهوم.

انطلاقاً من اقتناعنا الراسخ بأهمية سيادة القانون وحقوق الإنسان والقانون الإنساني، أبلغت الجمعية العامة قبل سنة بظموحنا في أن نصبح عضواً في مجلس حقوق الإنسان. واليوم، أنا ممتن للدعم السخي الذي قدمته لنا في تحقيق هذا الهدف. وسوف نظل أوفياء للوعود التي أعطيت في ذلك الوقت وللمقترحات التي دعونا إليها، خلال استعراض المجلس في جنيف ونيويورك.

إنني أحث الدول الأعضاء، على وجه الخصوص، على دعم المبادرة التي حان وقتها: إعلان الأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، الذي تويده كوستاريكا بالاشتراك مع مجموعة من البلدان ذات التوجهات المتشابهة. بعد اعتماده بالإجماع من قبل المجلس، سوف يقدم قريباً إلى الجمعية العامة. نحن واثقون من أنه سوف يحصل على دعم مماثل.

من أجل تحاشي وقوع مأساة أكبر في منطقتنا. إن الوقت متأخر بالفعل، فالانتظار لفترة أطول سيكون مأساوياً.

تتطلب الدبلوماسية الوقائية الإرادة السياسية. وبتنا نقرب من لحظة أخرى ستوضع فيها تلك الدبلوماسية على المحك. وأشار إلى مؤتمر الأمم المتحدة المقبل بشأن معاهدة التجارة بالأسلحة التي أيدها كوستاريكا بهمة بالإضافة إلى دول أخرى. وعلينا أن نجعل المؤتمر ينتج أداة قوية وشاملة وقادرة بصورة فعالة على السيطرة على تدفق آليات الموت التي تستفز شتى أنواع الصراع.

الدبلوماسية الوقائية بجوهرها العميق وسيلة أيضاً لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام سيادة القانون بوصف ذلك حجر الزاوية في الأمن والتعايش السلمي. تعي كوستاريكا ذلك جيداً. منذ أن ألغينا الجيش في عام ١٩٤٩ ظلت خطوط دفاعنا الوحيدة، المعتقدات المدنية العميقة لشعبنا وقوة مؤسساتنا والصكوك التي يوفرها النظام المتعدد الأطراف. أمن باقي الديمقراطيات الـ ٢٦ في العالم، التي لا جيش لها، سيعتمد أيضاً على تلك الدفاعات. إننا نستحق الإنصات لنا والاهتمام بنا.

منذ أقل من سنة بقليل، تم وضع ثقتنا في القانون الدولي، وفي الصكوك والمؤسسات التي يقوم عليها، على المحك. في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، اجتاحت قوات نيكاراغوا ومدنيوها جزءاً من أراضينا الوطنية واحتلتها، في انتهاك واضح لسيادتنا، ولمعاهدات الحدود والقانون الدولي. بعد استفاد إمكانيات التوصل إلى اتفاق ثنائي مناسب، ناشدنا محافل مختلفة في النظامين الإقليمي والدولي. رفضت حكومتنا الجارة العديد منها. أخيراً، وبفضل التدابير العاجلة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية تعين على القوات النيكاراغوية مغادرة أراضيها.

بالفقر وتوزيع الدخل والفوارق بين المناطق، والعواقب المترتبة على الأزمة الاقتصادية والكوارث الطبيعية وغيرها.

لقد كنا شركاء مسؤولين وفعالين وأخلاقيين. وأحرزنا تقدما في مجال التنمية، ولكن ما زلنا غير قادرين على توطيد ذلك، إلى درجة الاستغناء عن المساعدات الدولية. ما زلنا بحاجة إليها لتأمين كامل لإنجازاتنا. إننا نتطلع إلى دعم وتفهم البلدان المانحة ومؤسسات الأمم المتحدة، لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولا ينبغي أن يعاقب نجاحنا النسبي، بل يجب أن يعزز.

لقد ركزت كوستاريكا على التنمية المستدامة في المجالين الاجتماعي والبيئي. لقد خطونا خطوات هامة للحفاظ على النمو لدينا من خلال الطاقة النظيفة، ونموذج اقتصادي منخفض الكربون. هدفنا أن نصبح واحدة من أولى البلدان الخالية من الكربون في العالم، ونحن نعمل بجد لتحقيق ذلك.

على هذا المسار، الذي لكل إجراء محلي فيه صلات عالمية، لدينا ثقة في مؤتمر تغير المناخ المقرر عقده في ديربان في نهاية السنة، وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقرر عقده في العام المقبل في ريو دي جانيرو. مع ذلك، فإننا نشعر بالقلق أيضا إزاء عدم إحراز تقدم في المفاوضات السابقة.

أختتم بياني بالتأكيد من جديد على التزامنا العميق بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. يسعدني احتفالنا يوم أمس بالذكرى السنوية الثلاثين لليوم العالمي للسلام، الذي اعتمد بمبادرة من بلدي، ويتوافق الآراء من جانب الدول الأعضاء. انه لمن دواعي سروري أن يكون موضوعه هذا العام هو "السلام والديمقراطية: اجعل صوتك مسموعا".

بوصفنا قادة وطنيين ودوليين، ينبغي أن نصغي دائما لأصوات شعوبنا. علينا أن نستمع إليهم، ونحترمهم وندرجهم في مبادراتنا. وذلك جزء من مسؤوليتنا

عندما يعجز التعليم والردع وغيرها من الآليات الوقائية عن تفادي أسوأ الانتهاكات لكرامة الإنسان، يواجه المجتمع الدولي التزامات أخرى. من بينها حماية المدنيين، الواردة في المسؤولية عن الحماية. يعتبر بلدي هذا المبدأ مركزيا، ودليلا للعمل سواء أكان وقائيا أو رد فعل، على أساس قرارات شرعية أساسها متين. نأمل في أن هذا المفهوم، مثل الأمن البشري، سيتم تعريفه بوضوح كبير في إطار المنظمة.

وعلاوة على ذلك، يتطلب النضال من أجل حقوق الإنسان مسائلة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية ومعاقبتهم. اليوم، تعد المحكمة الجنائية الدولية الآلية الرئيسية المتعددة الأطراف لتحقيق ذلك الهدف. وأكرر دعمنا لمهمتها، ونحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على التصديق على معاهدة روما. وأحث كذلك أن نكون جميعا بوصفنا دولا أعضاء أكثر نشاطا وحزما في دعمنا لزيادة فعالية وجدوى وأهمية الأمم المتحدة، وبالتالي، أهمية عملية إصلاحها.

لقد انضمت كوستاريكا وستستمر في الانضمام إلى المبادرات التي تؤدي إلى أفضل التغييرات الممكنة. من بين أمور أخرى، سوف نستمر في العمل بشكل بناء من أجل التحسين المستمر لأساليب عمل مجلس الأمن، من خلال مجموعة الخمسة الصغار، وطابع أكثر تمثيلا لتكوين الجهاز، وفقا للمبادئ التوجيهية للاتحاد من أجل توافق الآراء.

كوستاريكا بلد متوسط الدخل. بفضل التزامها بالديمقراطية والسلام والحكم الرشيد، والاستخدام الفعال للتعاون الدولي واستثماراتها في الصحة والتعليم، فقد حققت مستويات عالية من التنمية البشرية. جنبا إلى جنب مع غيرها من الدول ذات الخصائص المماثلة، نضرب المثل بنجاح التعاون الدولي باعتباره عاملا أساسيا لتحقيق مثل هذه النتائج. مع ذلك، ما زلنا نواجه تحديات كبيرة فيما يتعلق

الديمقراطية، وأساس الحكم الرشيد وبذور التغيير الحقيقي وأساس للشرعية.

وبوصفي رئيسا لكوستاريكا، ذات الشعب المتميز والنبيل والأخوي والحر، أعدكم بألا نتوان في جهودنا لتحقيق بلد أفضل وعالم أفضل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية كوستاريكا على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة لورا تشينشيلا ميراندا، رئيسة جمهورية كوستاريكا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة **الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة لهذه الجلسة.

ستواصل الجمعية العامة مناقشتها العامة في هذه القاعة بعد الجلسة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان.

رُفعت الجلسة الساعة ١٩/٥٠.